ظاهرة التَّفْرِيقِ في التعليل اللغوي

* د.مصطفى شعبان

الملخص:

انعقد هذا البحث لدراسة ظاهرة من الظواهر اللغوية اصطلح البحث على تسميتها بـــ(ظاهرة التفريق في التعليل اللغوي). وتضمَّن هذا البحثُ تمهيدًا وأربعة مباحث: التمهيد: سلكت فيه تأصيل مفهوم التفريق عند اللغويين والمعجميين واستخلاص التعريف الاصطلاحي الأنسب للظاهرة محل الدراسة، وأثر دراسة تلك الظاهرة. المبحث الأول: مظاهر ظاهرة التفريق بطريق النظام الحركي، واشتمل على ثلاثة أنماط من أنماط التفريق: أ- التفريق بين الوظائف المختلفة للصيغ. ب- التفريق بين المدلولات المختلفة للصيغ. ج- التفريق بين الأنواع المختلفة للصيغ. المبحث الثاني: مظاهر التفريق بطريق النظام المقطعي، واشتمل على ثلاثة أنماط من أنماط التفريق: أ- التفريق بواسطة زيادة حرف على الصيغة. ب- التفريق بواسطة حذف حرف من الصيغة. ج- التفريق بواسطة لزوم حرف للصيغة. المبحث الثالث: مظاهر ظاهرة التفريق بطريق النظام الصرفي، واشتمل على نمطين من أنماط التفريق: أ- التفريق بواسطة تغيير يحدث في الصيغة إعلالًا. ب- التفريق بواسطة تغيير يحدث في الصيغة وزنًا. المبحث الرابع: مظاهر ظاهرة التفريق بطريق الصورة الكتابية الخطية، واشتمل على نمطين من أنماط التفريق: أ- التفريق بواسطة زيادة حرف. ب- التفريق بواسطة إبدال حرف من حرف آخر.

واختتم البحث بأهم النتائج التي توصل إليها يتلوها ثَبَتٌ بالمصادر والمراجع المعتمدة.

---

* عضو هيئة التدريس بكلية اللغات الأجنبية جامعة القوميات / شمال غربي الصين

Abstract

"The phenomenon of differentiation in the linguistic reasoning"

This research was held to study the phenomenon of linguistic phenomena termed search-named (the phenomenon of differentiation in the linguistic reasoning).

This included research in preparation and four sections: Boot: trod where rooting the concept of differentiation when linguists and Dictionaries scientists and draw idiomatic definition of the most appropriate of the phenomenon under study, and the impact of the study of this phenomenon.

The first topic: the phenomenon of differentiating the path of the movements system, and included three types of patterns to differentiate: (a) to differentiate between the different functions of formats. (B) to differentiate between the different meanings of formats. (C) differentiate between different types of formats.

The second topic: the manifestations differentiate accidentally tomography system, and included three types of differentiation: (a) patterns to differentiate by adding a letter to the formula. (B) differentiate by deleting the character from

the formula. (C) differentiate by unnecessary character formula.

The third topic: the manifestations of the phenomenon of differentiating morphological system accidentally, and included two types of patterns to differentiate: (a) differentiating by change in the formula vowels.(B) differentiate by change in the formula weight.

The fourth topic: the Manifestations of the phenomenon by differentiating's written, and included two types of patterns to differentiate:(a) distinction by adding a letter.(B) differentiate By modify a character from another character.

Finally, the most important research findings followed proven sources and references approved.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام النبيين وخاتم المرسلين ورحمة الله للعالمين نبينا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين أجمعين، وبعد:

فإن الباحث في الدرس اللغوي يقف على أنماط متنوعة متعددة من الظواهر اللغوية المتكررة في أنظمة اللغة الأربعة: الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي، التي تكشف من جانبٍ عن تماسك النظام اللغوي للعربية، ومن جانب آخر عن تفكير لغوي ثاقب لعلماء العربية انطلقوا من خلاله يؤسسون قواعد راسخة احتذاها الفكر اللغوي المتعاقب ليدل على العمق النظري لهذا الفكر وتمكن أصوله من تكوين النظرية اللغوية المكتملة.

وانطلاقًا من أنَّ العلة النحوية إنما يُراد بها تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، فإن من بين تلك العلل اللغوية التي نبه عليها القدامى كثيرًا في تناولهم للدرس اللغوي علة الفرق أو المخالفة أو التفريق، وأرادوا بذلك تفسير الظاهرة وحاولوا محاولات شتى، وأدلى كل من اللغويين والنحاة والصرفيين بدِلائِهِم في إبراز بعض مظاهر تلك العلة في الدرس اللغوي حالما اتفق، غير أن أحدًا منهم لم يُفرد لها بحثًا مستقلًا أو كتابًا منفردًا، وإنما تناثرت تنبيهاتهم على الظاهرة في أبواب مختلفة ومسائل متباينة بشكل ينمُّ عن تصور نظري دقيق لما تفسره الظاهرة من تغيرات طرأت على اللفظ على المستوى الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي.

من أجل ذلك احتاج الباحث إلى فحصٍ واستقراءٍ ومسحٍ لعدد كبير من المصادر، محيطًا هذا بتأمل واعٍ وجهد واسع وَفقَ المنهج الوصفِيِّ؛ ليقف على أنماط الظاهرة ومواقعها وحدودها؛ سعيًا وراء الإلمام بأشكال التفريق وعرضها في إطار القوالب الأربعة: الحركي، والمقطعي، والبنيوي، والكتابي.

وقد سلكتُ ظاهرة التفريق في تمهيد وأربعة مباحث يتلوانِ مقدمةً وتتلوهما خاتمةٌ:

سلكتُ في التمهيد: تأصيل ظاهرة التفريق في اللغة والاصطلاح وأثر دراسة تلك الظاهرة، وفي المبحث الأول: مظاهر ظاهرة التفريق بطريق النظام الحركي. وفي المبحث الثاني: دراسة مظاهر ظاهرة التفريق بطريق النظام المقطعي. وفي المبحث الثالث: دراسة مظاهر ظاهرة التفريق بطريق النظام البنيوي الصرفي. وفي المبحث الرابع: دراسة مظاهر ظاهرة التفريق بطريق نظام الصورة الكتابية الخطية.

واستخلصتُ خاتمة أظهرتُ فيها أهم ما توصلتُ إليه من نتائج في تحديد مفهوم ظاهرة التفريق ومواقعها في التعليل النحوي ومظاهرها في الدرس اللغوي.

وأخيرًا أرجو الله أن ينال هذا العمل رضاه وأن يكون خالصًا لوجهه الكريم، وأن أكون قد وفقت في شيء مما اجتهدت فيه، فإن كان ثَمَّ توفيق فذلك الفضل من الله يؤتيه من يشاء، وإن كان غير ذلك فأستغفر الله مما ضل فيه القلم أو زلت فيه القدم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

التمهيد:

تأصيل ظاهرة التفريق:

لا أبتغي إطالة الكلام في سبر المعاني اللغوية للفرق والتفريق في بحثي هذا، لا سيما مع شيوعه في معاجم اللغة، وإنما ألتزم في هذا القدر بيانَ الفارق بينهما نظرًا لاستعمال المصطلحين مترادفين في تفسير تلك الظاهرة في الدرس اللغوي.

التَّفْريق في اللغة:

جاء في الصِّحاح[١]: «فَرَقْتُ بين الشَّيئَين أَفْرُقُ فَرْقًا وفُرْقَانًا، وفَرَّقْتُ الشيءَ تَفْرِيقًا وتَفْرِقَةً، فانفرق وافترق وتفرَّقَ». وفي اللسان: «الفَرْقُ: خلافُ الجمع، فَرَقَهُ، يَفْرُقُهُ فَرْقًا، وفَرَّقَهُ.. »[٢].

ويبدو لي أن السمة الفارقة بين (الفرق) و(التفريق) هي العموم والخصوص، فموارد (التَّفْريق) في اللغة أعم من موارد (الفَرْق)، وأنَّ ما يستعمل في الفرق يمكن استعمال التفريق فيه دون العكس؛ فإن التفريق يرد على معانٍ عدَّة:

منها: التبديد؛ قال الزبيدي: «وفَرَّقَهُ تَفْرِيقًا وتَفْرِقَةً كما في "الصَّحَاح": (بَدَّدَهُ)»[٣].

---

(١) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ، ١٠٠٩م)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ٦ج، تحقيق الأستاذ أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت- لبنان، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ج٤، ص١٥٤٠.

(٢) أبو الفضل محمد بن مكرم بن على ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت٧١١هـ، ١٣١٢م)، **لسان العرب**، ٦ج، دار المعارف، ط١، القاهرة، د.ت، ج٥، ص٣٣٩٧.

(٣) أبو الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ، ١٧٩١م)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ٤٠ج، تحقيق عبدالكريم العزباوي، وزارة الإعلام الكويتية، ط١، الكويت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ج٢٦، ص٢٩٤.

ومنها: المباعدة بين شيئين، وتشتيت الشمل والكلمة؛ ومنه ما جاء في القرآن العظيم من قوله تعالى: (فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ) (البقرة: ١٠٢). والمعنى: يباعدون بينهما. وقوله: (خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَمْ تَرْقُبْ قَوْلِي) (طه: ٩٤). والمعنى: شتَّتَ جمعهم وقسَّمْتَهُمْ. وقوله: (وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ) (التوبة: ١٠٧). والمعنى: تشتيتًا لجمعهم وكلمتهم.

ومنها: الممايزة بين شيئين والمفاصلة بينهما؛ ومنه قوله تعالى: (كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ) (البقرة: ٢٨٥). والمعنى: لا نميِّزُ بين أحد منهم.

مما سبق أستخلصُ أن الفعل (فَرَّقَ) قد يأتي متعديًا بنفسه (فرَّقَ الشيءَ) ويكون بمعنى (بَدَّدَ) و(قَسَّمَ)، وقد يأتي متعديًا بواسطة (بين) (فرَّقَ بينهما) ويكون بمعنى: باعد، أو شتَّتَ، أو ميَّزَ. ونستخلص كذلك أن التفريق في مضمونه يُقصَدُ به: التمييز بين شيئين.

ويُعرِّف ابن منظور (الفَرْقَ) فيقول: «والفَرْقُ تَفْرِيقٌ ما بين الشَّيئَينِ حين يَتفَرَّقَان..»[١]. وقبله سوَّى ابن سيده بينهما في نقلٍ حكاه عن اللحياني قائلًا: «وفَرَّقَ بينهم: كفَرَقَ، هذه عن اللحياني»[٢]. وبمقتضى هذا قد يُفهم أنه لا فصل بين (الفَرق) و(التَّفريق)، لولا أنَّ ابن سيده نفسه حكى قولًا يفصل بين الفعلين بأنَّ: (فَرَق) فرْقًا للصلاح، و(فَرَّق) تفريقًا للإفساد[٣]. وهذا الفرق فيما يبدو لي لا

(١) ابن منظور: **اللسان** ج٥، ص٣٣٩٨.

(٢) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ، ١٠٦٦م)، **المحكم والمحيط الأعظم**، ٧ج، تحقيق د.مراد كامل، مطبوعات معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط١، القاهرة، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ج٦، ص٢٣٤.

(٣) المصدر السابق.

يُعوَّل عليه في الفصل بين القبيلين؛ إذ قد جاء التفريق كثيرًا في مواضع لا يُقصد بها الإفساد كما لا يخفى.

وقد استخرج أبو هلال العسكري في معجم فروقه اللغوية فرقًا آخر بين الفرق والتفريق، فقال: «إن الفرق خلاف الجمع، والتفريق جَعْلُ الشيء مفارقًا لغيره حتى كأنه جعل بينهما فرقًا بعد فرق حتى تباينا؛ وذلك أن التفعيل لتكثير الفعل، وقيل: فَرَقَ الشَّعر فرقًا بالتخفيف؛ لأنه جعله فِرْقتين ولم يتكرر فعله فيه.. »[١]. وجعل أبو البقاء الكفوي «(الفَرْقَ) في المعاني، و(التَّفْريقَ) في الأعيان، يقال: فَرَقْتُ بين الحُكْمَين(مخففًا)، وفرَّقْت بين الشَّخْصَين(مشدَّدًا)..»[٢].

وبناء على الفرق المعتمد على الدلالة التصريفية الذي ارتضاه العسكري؛ فإن الفارق بين (الفرق) و(التفريق) غير مؤثر في المعنى الأصلي المبني على الجذر المعجمي الثلاثي: (ف ر ق) والذي هو التميُّز والتزيُّل بين شيئين مطلقًا[٣] بجعل فارق بينهما، سواء أكانا من الأحكام أم من الأعيان، ولذلك لا يجد البحث غضاضة في استعمال التفريق في موضع الفرق والعكس، وهو ما وجدته في استعمال اللغويين وتناولهم للظاهرة، بيد أنني آثرتُ استخدام مصطلح "التفريق" في دراسة تلك الظاهرة والتنظير لها.

---

(١) أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت٣٩٥هـ، ١٠٠٥م)، **الفروق اللغوية**، ١ج، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة–القاهرة، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م، ص١٥١.

(٢) أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، الحنفي (ت١٠٩٤هـ، ١٦٨٣م)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ١ج، تحقيق د.عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط٢، بيروت–لبنان، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م، ص٦٩٥.

(٣) أحمد رضا بن إبراهيم العاملي عضو المجمع العلمي العربي بدمشق (ت١٣٧٢هـ، ١٩٥٣م)، **معجم متن اللغة**، ٥ج، دار مكتبة الحياة، ط١، بيروت، ١٣٧٩هـ–١٩٦٠م، ج٤، ص٣٩٨.

التفريق في الاصطلاح:

والتفريق عند الأصوليين وأهل النظر من القوادح التي تبطل العِلِّيَّةَ في باب القياس، وعدُّوه أقوى الاعتراضات وأجدرها بالاعتناء ويعنون به: أنْ يفرِّق المعترضُ بين الأصل والفرع بإبداء ما يختص بأحدهما لئلا يصح القياس ويقابله الجمع(1).

أما النحاة فلم يذكروا (الفرق) ضمن قوادح العلة والاعتراضات على الاستدلال بالقياس(2)، وإنما عدوه من العلل اللغوية التى تطَّرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم(3)، وبتحقيق النظر في مسلك الفريقين الأصوليين والنحويين نجد أن النحويين اشتقوا لأنفسهم منحًى غير بعيد عما فعله الأصوليون؛ ضرورة أن الفرق عند الأصوليين هو أن يبين المعترض على القياس في الأصل وصفًا له مدخل في العِلِّيَّةِ لا يوجد في الفرع، فيكون حاصله منع علية الوصف، فهم جعلوا هذا الوصف هو الفرق الذي منع قياس الفرع على الأصل، أما النحاة فعبروا عن الفرق بالعلة، وليس ثمة فارق؛ ففي كلا المسلكين الفرق ُمانعٌ من قياس الفرع على الأصل؛ فمثلًا:

يقول تاج الدين السبكي-من الأصوليين-:

---

(1) أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (ت٦٣١هــ، ١٢٣٤م)، **الإحكام في أصول الأحكام**، ٤ج، تحقيق الشيخ عبدالرزاق عفيفي، دار الصميعي، ط١، الرياض، ١٤٢٤هــ-٢٠٠٣م، ج٤، ص١٢٥.

(2) أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري الأنباري (ت٥٧٧هــ، ١١٨٢م)، **الإغراب في جدل الإعراب**، ١ج، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط١، دمشق، ١٣٧٧هــ-١٩٥٧م، ص٥٤.

(3) عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هــ، ١٥٠٦م)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، ١ج، تحقيق د.محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هــ-٢٠٠٦م، ص٢٥٩.

الشافعية يقولون: النية في الوضوء واجبة؛ لأنها عن طهارة عن حدث فوجبت كالتيمم، والجامع أنهما طهارتان.

فيقول الخصم: الفرق ثابت بين الأصل والفرع؛ فإن العلة في وجوب النية في التيمم خصوصيته التي لا تعدوه وهي كونه ترابًا، وعليه فإن خصوصية التيمم هي الوصف الذي أوجب الفرق بين الوضوء والتيمم في وجوب النية(١).

ويقول ابن الطيب الفاسي –من النحاة–:

يتجرد خبر أفعال الشروع من (أنْ)، ويكثر لحاقها لخبر أفعال الرَّجاء، فإن الشروع لا يجامع الاستقبال لما بينهما من المنافاة؛ فإن الشروع حاليٌّ لا يجامع الاستقبال، والرجاء ليس كذلك، فقولهم: (إن الشروع لا يجامع الاستقبال) علة الفرق التي حالت دون قياس أفعال الشروع على أفعال الرجاء في لحاق (أنْ) لأخبارها(٢).

وعليه فيمكن البحث أن يعرِّفَ (التفريق) في تلك الظاهرة اللغوية المدروسة **اصطلاحًا** بأنه: **وصفٌ تعليلي يكون وجوده علة للتباين بين ما يتشابه من الألفاظ والتراكيب وفصلًا بين ما يُلبس منها.**

---

(١) أبو نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي (ت٧٧١هـ، ١٣٧٠م)، **الإبهاج في شرح منهاج البيضاوي**، ٣ج، تحقيق د.شعبان محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت،١٤٠١هـ–١٩٨١م، ج٣، ص١٣٤.

(٢) أبو عبدالله محمد بن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ، ١٧٥٧م)، **فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح**، ٢ج، تحقيق د.محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط٢، دبي– الإمارات، ١٤٢٣هـ–٢٠٠٢م، ج٢، ص٨٦١.

وعرف بعضهم **علة التفريق** بأنها: العلة التي يفرق فيها بين حكمين مع أنهما متشابهان[١].

ويسمي الدكتور تمام حسان هذه الظاهرة : "**المخالفة**"، ويعدها تطبيقًا بارزًا من تطبيقات أمن اللَّبْسِ في العربية يقوم على تخصيص علامة مذكورة، أو محذوفة للدلالة على حالة الكلمة أو عددها أو وظيفتها النحوية أو حكمها الإعرابي فرقًا بين ما يتشابه من الألفاظ والتراكيب وفصلًا بين ما يلبس منها[٢]، فاستعمل الدكتور تمام حسان هذا المصطلح بديلًا عن الفرق والفصل المستعملين في النحو العربي، ولعل السبب شموله لأجهزة اللغة العربية كلها كما يرى[٣].

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن النحاة قدموا في تعليلاتهم-جزئية كانت أو كلية- نماذج مختلفة للعلل، ولكنها على اختلافها وتعددها تكشف عن مؤثرين أساسيين توضح كافة التعليلات المأثورة عن هذه المرحلة أنهما كانا السبب وراء كثير من الظواهر اللغوية والقواعد النحوية: هذان المؤثران في رأيه هما: التخفيف، والفرق[٤].

---

(١) حيدر جبار عيدان، "**العلل التعليمية وتطبيقها الأصول في النحو أنموذجًا**"، مجلة دراسات الكوفة، العراق، ٢٠٠٧م، العدد٦، ص١٣٨.

(٢) تمام حسان (ت١٤٣٢هـ، ٢٠١١م)، **أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية**، حوليات كلية دار العلوم، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٩م، القاهرة، ص١٢٤.

(٣) حسن خميس الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ١ج، دار الشروق، ط١، عمان، ٢٠٠٠م، ص١٣٤.

(٤) علي أبو المكارم (ت١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م)، **أصول التفكير النحوي**، ١ج، دار غريب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص١٦٠.

ثم يفسر ظاهرة المؤثر الثاني وهو (الفرق) بـــ«أن اللغة لحكمتها أرادت أن تُفَرِّقَ بين الظواهر المتقاربة فاصطنعت لذلك أساليب محددة للتفرقة بين هذه الظواهر»[١]. ثم حصر الأساليب التي استخدمتها اللغة في هذا النطاق في أسلوبين: أولهما: تنويع الحركة، الذي يهدف عند النحاة إلى تحقيق التفرقة بين ظواهر مختلفة، والثاني: نظام المقطع، الذي يتغير في تصور النحاة بواسطة زيادة بعض المقاطع أو حذفها للتفرقة بين عدد من الظواهر التي تُلْبِسُ بدونها.

وقد ظهر للبحث قصور هذا التقسيم؛ إذ تبرز أشكالٌ أخرى يظهر التفريق من خلالها؛ كالإعلال والإبدال والقلب والتصحيح، بل قد يظهر الفرق من خلال الخط والكتابة، ومن ثم رأى البحث أن يزيد على تقسيم أبي المكارم قسمين آخرين يشملان النظام البنيوي الصرفي ونظام الكتابة، وعلى أساسه قسمت البحث إلى أربعة مباحث: على أساس نظام تنوع الحركات، ونظام تنوع المقاطع، ونظام تغيُّر البنية، ونظام الصورة الكتابية الخطية، وبذلك التقسيم يكون البحث قد استوعب أشكال الظاهرة كافة.

---

(١) أبو المكارم: **أصول التفكير النحوي**، ص١٦٢.

ويبرز أثر دراسة تلك الظاهرة من خلال ثلاثة محاور:

الأول: أنه دراسة لعلة من العلل اللغوية، «وقد كان تعليل الظواهر اللغوية والقواعد النحوية أحد المجالات المهمة التي كشف فيها النحويون عما استقر في فكرهم ووجدانهم من اتسام اللغة بالحكمة»[١].

الثاني: إبراز مسلك القدامى في إلصاقهم التعليل النحوي أو العلة النحوية بالأحكام اللغوية (الصوتية الصرفية والنحوية)، فإن ما يقودهم إلى ذلك هو الراسخ عندهم من كون النحو هو انتحاء سمت كلام العرب فضلًا عن تغليبهم النحو على بقية مستويات الأداء اللغوي، ومن ثم غلَّبوا مصطلح التعليل النحوي والعلة النحوية على التعليل الصوتي والصرفي، والعلة الصوتية والصرفية[٢].

الثالث: الفرق أو المخالفة وسيلة مطلوبة لتحقيق أمن اللَّبْسِ في العربية مع التنبيه على أن حصول المخالفة ينبع من الوصف الذي يتسق مع أحكام النحو[٣].

---

(١) أبو المكارم: أصول التفكير النحوي ص ١٥٨.

(٢) عادل نذير الحساني، **التعليل الصوتي عند العرب**، ١ج، مركز البحوث والدراسات الإسلامية- ديوان الوقف السني، ط١، العراق، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ص٢٧.

(٣) الحساني: **نظرية التعليل في النحو العربي**، ص١٣٧.

المبحث الأول

مظاهر ظاهرة التفريق بطريق النظام الحركي

وتتعدد مظاهر التفريق وصوره في هذا النظام بتنوع الحركات، ويهدفُ هذا التنوع عند اللغويين إلى تحقيق التفرقة بين مظاهر مختلفة، منها:

أولًا: التفريق بين الوظائف المختلفة للصِّيغ: ويندرج تحت هذا القسم صور متنوعة منها:

١- اختصاص الفاعل بالرفع والمفعول بالنصب للتفريق بين الفاعل والمفعول به(١)، وهذا التنوع في الحركة «إنما احتُمِل للفرق بين المعاني التي لولاها وقع لَبْسٌ، فالرفع إنما هو للفرق بين الفاعل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلًا ومفعولًا»(٢).

٢- كسر لام الأمر الجازمة للتفريق بينها وبين لا الابتداء: فإن هذه اللام الجازمة حرف جاء لمعنى شأنه في ذلك شأن واو العطف، وهمزة الاستفهام، ولام الابتداء، وقد كان ينبغي على قياس الباب أن تُفتح لام الأمر كما فُتِحَتْ هذه الأحرف «إلا أن العلة في كسرها أنها في الأفعال نظيرة حرف الجر في الأسماء؛ ألا ترى أن كل واحدة منهما مختصة من العمل بما يخص القبيل الذي

---

(١) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، المبرد (ت٢٨٥هـ، ٨٩٩م)، **المقتضب**، ٤ج، تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية-وزارة الأوقاف، ط٣، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ج١، ص١٤٦، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ، ١٠٠٠م)، **الخصائص**، ٣ج، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط١، القاهرة، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م، ج١، ص١٨٤.

(٢) أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ، ١٢٤٦م)، **شرح المفصل في صنعة الإعراب**، ١٠ج، إدارة الطباعة المنيرية-مصر، د.ت، ج١، ص٧٣.

هي فيه، فلا يتعداه إلى ما سواه، فمن حيث وجب كسر لام الجر في نحو: "لِزيدٍ مالٌ ولجعفرٍ" للفرق بينها وبين لام الابتداء، كذلك أيضًا وجب كسر هذه اللام؛ لأنها في الأفعال نظيرة تلك في الأسماء»(1).

٣- كسر لام الجرِّ مع الاسم الظاهر للتفريق بينها وبين لام الابتداء: ذهب سيبويه إلى أن أصل لام الجر أن تكون مفتوحة، ويردك إلى هذا الأصل قولك: "لَكَ"، و"لَهُ"؛ فإن علامة الإضمار هنا ردَّت اللام إلى أصل حركتها وهو الفتح، فإذا قلتَ: "لِزيدٍ مالٌ"، كُسِرَت اللام مع الظاهر كيلا يلتبس بلام الابتداء إذا قلتَ: "لَهذا أفضلُ منكَ"(2). وإنما كان أصل هذه اللام أن تكون مفتوحة مع المُظْهَر؛ لأنها حرف يُضطرُّ المتكلِّم إلى تحريكه، إذ لا يمكن الابتداء به ساكنًا، فحُرِّك بالفتح؛ لأنه أخفُّ الحركات، وبه يحصل الغرضُ، ولم يكن بنا حاجةٌ إلى تكلُّف ما هو أثقلُ منه، وإنما كُسرت مع الظاهر؛ للتفريق بينها وبين لام الابتداء، ألا تراك تقول: "إنَّ هذا لَزيدٌ" إذا أردت أنه هو، و"إنَّ هذا لِزيدٍ" إذا أردت أنه يملكه(3).

٤-الجزم بـ(إنْ)، والنصب بـ(اللام)؛ للتفريق بينهما: تمسك بعض الكوفيين بأن (اللام) -لام كي- تنصب المضارع بعدها بنفسها بدون إضمار(إنْ)؛ لأنها تفيد معنى الشرط فأشبهت (إنْ) المخففة الشرطية، «إلا أن (إنْ) لما كانت أُمَّ الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما، فجزموا بإنْ ونصبوا باللام؛ للفرق بينهما، ولم

---

(1) ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، ٢ج، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، ط٢، دمشق، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ج١، ص٣٨٧.

(2) أبو بكر محمد بن السري بن سهل ابن السراج (ت٣١٦هـ، ٩٢٩م)، **الأصول في النحو**، ٣ج، تحقيق د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، ج٢، ص١٢٤.

(3) ابن يعيش: **شرح المفصل** ج٨، ص٢٦.

يكن للرفع مدخل في واحد من هذين المعنيين؛ لأنه يبطل مذهب الشرط لأن الفعل المضارع إنما ارتفع لخلوه من حرف الشرط وغيره من العوامل الجازمة والناصبة»(١).

٥-الاسم على وزن (فَعْلَة) صحيح العين إذا جُمِع بالألف والتاء حُرِّكتُ عينه إن كان اسمًا وسكنتْ إذا كان صفة للتفريق بين الاسم والصفة: ذلك أنه إن كانت وظيفة صيغة (فَعْلَة) هي الاسمية ثم أريد جمعه جمع المؤنث السالم «لم يكن بد من تحريك عينه إتباعًا لحركة فائه نحو: "جَفْنَة وجَفَنَات"، وإذا كان صفة بقيت العين على سكونها، نحو: "ضَخْمَة وضَخْمَات"، وإنما فعلوا ذلك تفريقًا بين الاسم والصفة، وكان الاسم أولى بالتحريك لخفته، واحتمل لذلك ثقل الحركة»(٢).

ففي تلك النظائر السابقة يظهر تنوعٌ في الحركات بغرض التفرقة بين وظائف الصيغ المختلفة، فحركة الفاعل بالرفع فرَّقت بين وظيفته ووظيفة المفعول الذي تحرَّك بالفتحة للعلة نفسها، كما كُسرت لام الأمر ولام الجر للتفرقة الوظيفية بينهما وبين لام الابتداء التي تأتي مفتوحة دائمًا، وجُزم المضارع بعد (إنْ) ونُصِبَ بعد (اللام)؛ لأن الوظائف مختلفة في كل منهما، فكان لا بُدَّ أن تتنوع حركة ما بعدهما للتفرقة بين تلك الوظائف المختلفة لصيغتي(إنْ) و(اللام).

---

(١) أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ، ١١٨٢م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢ج، تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبدالحميد -مطبعة السعادة، ط٤، القاهرة، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م، ج٢، ص٥٧٥.

(٢) ينظر: المبرد، **المقتضب ج٢**، ص١٨٦، محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ، ١٢٨٨م)، **شرح شافية ابن الحاجب**، ٤ج، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت -لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ج٤، ص١٢٨، ابن يعيش ج٥، ص٥.

ثانيًا: التفريق بين المدلولات المختلفة للصِّيغ: ويندرج تحت هذا القسم صور متنوعة منها:

١- تنوع حركات ضمير المرفوع المتصل (تاء الفاعل) تفريقًا بين المتكلم، والمخاطب المذكر، والمخاطب المؤنث: ومنه: "فعلتُ" للمتكلم، و"فعلتَ" للمخاطب المذكر، و"فعلتِ" للمخاطبة المؤنثة؛ والسبب الذي ألجأ العربي الأول لإحداث هذا الفرق المؤثر في مدلول صيغ الضمير الواحد أنهم حين أرادوا حرفًا يكون علامة على الاسم الظاهر المستغنى عن ذكره، كان أولى الحروف بذلك حرفًا من الاسم، والاسم يختلف، فتارة يكون زيدًا، وتارة يكون عمرًا، أخذوا من الاسم ما لا تختلف الأسماء فيه في حال الرفع، وهي الضمة، والضمة لا تستقِلُّ بنفسها ما لم تكن واوًا، ثم رأوا الواو لا يمكن تعاقُبُ الحركات عليها لثقلها، وهم يحتاجون إلى الحركات في هذا الضمير تفريقًا بين المتكلم، والمخاطب المؤنث، والمخاطب المذكر، فجعلوا "التاء" مكان الواو، لقربها من مخرجها، ولأنها قد تبدل منها في كثير من الكلام نحو: "تُراث"، و"تُخَمَة"، فاشترك ضمير المتكلم والمخاطب في "التاء"، كما اشتركا في "الألف والنون" من "أنا" و"أنت"؛ لأنهما شريكان في الكلام، لأن الكلام من حيث كان للمخاطب كان لفظًا، ومن حيث كان للمتكلم كان معنى قائمًا بنفسه، ثم وقع الفرق بين ضميريهما بالحركة دون الحروف للحكمة المذكورة[(١)].

---

(١) ينظر: أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ، ١١٨٢م)، **أسرار العربية**، ١ج، تحقيق الأستاذ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، ط١، دمشق، ص٣٩٧، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ، ١١٨٦م)، **نتائج الفكر في النحو**، ١ج، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ص١٧٣.

٢- حركة هاء ضمير الغائبة بالفتح للتفريق بين ضمير المذكر والمؤنث:

حيث قالت العرب في ضمير الغائب المذكر: "كتابهُ، كلَّمْتُهُ، كأنَّهُ"، فحرَّكوه بالضم، فلما أرادوا التفريق بين ضمير الذكور وضمير الإناث فتحوا الهاء في ضمير المؤنث فقالوا: "كتابهَا، وكلمتهَا، كأنهَا"، وزادوا الألف تقويةً لحركة الهاء، أو تولدت عنها الألف ولزِمَتْ مطلقًا، على قول بعض النحاة[1]. وذهب بعضهم إلى أن المؤثر الذي أحدث الفرق هنا هو الألف التي لحقت للفصل بين التأنيث والتذكير كما ألحقت السين أو الشين في الوقف في قولهم : "أُكْرِمُكس، وأُكْرِمُكش" في بعض اللغات-يعني كسكسة هوازن وكشكشة ربيعة- لذلك، أي للتفريق بين التذكير والتأنيث[2]. والبحث يميل لهذا الرأي الأخير القائل إن الألف هي العنصر الجالب للتفريق ثمَّةَ؛ ذلك أنهم لما استوت حركة الهاء في المذكر والمؤنث في حالة الجمع فقالوا: في الجمع المذكر: "كتابُهُمْ، وكتابَهُم" في حالتي الرفع والنصب، و"كتابِهِمْ" في حالة الجر، وفي الجمع المؤنث: "كتابُهُنِّ، وكتابَهُنَّ" في حالتي الرفع والنصب، و"كتابِهِنَّ" في حالة الجر، فلما استوت حركة الهاء في حالة الجمع زادوا عنصرًا آخر جالبًا للتفريق وهو (الميم) في حالة جمع الذكور، و(النون) في حالة جمع الإناث بدلَ (الألف) التي كانت في ضمير المفردة، وفي ذلك دليل على أن الألف والميم والنون هي العناصر الجالبة للتفريق وليس حركة الهاء.

---

(١) أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ، ١٣٤٥م)، **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، ١١ج، تحقيق د.حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق، ٢٠٠٢م، ج١، ص١٦٢.

(٢) وهو رأي أبي علي الفارسي. ينظر: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي(ت٣٧٧هـ، ٩٨٨م)، **الحجة في علل القراءات السبع**، ٧ج، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث-دمشق، متتاليًا من سنة ١٤٠٤ إلى ١٤١٣هـ، ج١، ص١٣٨.

٣- فتح نون جمع المذكر السالم للتفريق بينها وبين نون المثنى: وذلك كقولهم في الجمع: "مُسلِمِينَ"؛ للتفريق بينها وبين نون المثنى المكسورة: "مُسْلِمَينِ"، ذلك أن الجمع فرع عن التثنية وتالٍ له في المرتبة، فإن الاسم يُفرد ثم يُثنى ثم يجمع، ومدلول الصيغتين مختلف يحتاج إلى تفريق بينهما، فلما أرادوا الجمع جمعوا على حدِّ التثنية -كما ذكر سيبويه- بإلحاق الاسم زائدتين: الأولى منهما حرف المد واللين، والثانية نون، وحال الزيادة الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية، إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياءٌ مكسورٌ ما قبلها ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين[١]. فكلتا النونين اشتركتا في أمر فخولفت حركتهما للتفريق، فكلتاهما محركة لالتقاء الساكنين، وخالفوا الحركة للتفريق بين التثنية والجمع، وكانت نون التثنية أولى بالكسر من نون الجمع؛ لأن قبلها ألفًا وهي خفيفة والكسرة ثقيلة، فاعتدلا، وقبل نون الجمع واو أو ياء وهي ثقيلة، ففتحوا النون ليعتدل الأمر[٢].

٤- تنوع حركة ما قبل نون التوكيد المتصلة بالمضارع للتفريق بين المذكر والمؤنث: فقالوا في المفرد المذكر: "يكتُبَنَّ"، وفي الجمع المذكر: "يكتُبُنَّ"، وفي الواحدة المؤنثة: "تكتُبِنَّ"، ويُرْجِعُ الرضيُّ جوهر ذلك إلى «أن للعرب داعيًا آخر إلى ترك إعراب ما قبل النون كما أعربوا الاسم على ما قبل التنوين، فرجعوا لذلك الداعي موجب البناء مع ضعفه، وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجتلبة للفرق بين المفرد المذكر، والمجموع المذكر، والواحد المؤنث، ففتحوا

---

(١) ينظر: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ، ٧٩٨م)، **الكتاب**، ٥ج، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ج١، ص١٨.

(٢) ابن جني: **سر الصناعة** ج٢، ص٤٨٨.

في الأول، وضموا في الثاني، وكسروا في الثالث، لأجل الفرق»[1]. ويمكن تفسير ما حدث في "يكتُبُنَّ" وَفق النظام المقطعي، وبيان ذلك أن الواو لم تُحذف في الفعل "يكتُبُنَّ"، كما ذهب النحاة، وإنما قُصِّر المقطع تقصيرًا منعًا لالتقاء الساكنين بعد حذف نون الإعراب نظرًا لتوالي الأمثال.

ففي الثلاثة الأمثلة السالفة يتبين أن مؤثر الفرق إنما اجتُلب لإحداث تفريق لازم لتمييز مدلول الصيغ، ففي المثال(١) أحدث مؤثرُ الفرق تمييزًا بين مدلولات الصيغ نوعًا (تذكيرًا وتأنيثًا)، وفي المثال (٢) أحدث مؤثر الفرق تمييزًا بين مدلولات الصيغ كمًّا (تثنية وجمعًا)، وفي المثال(٣) أحدث تمييزًا بينها (نوعًا وكمًّا).

٥- فتح (لام) المستغاث به وتركُ (لام) المستغاث من أجله على أصلها مكسورة للتفريق بين مدلول المستغاث والمستغاث من أجله: ذلك أن اللام الجارة في أصلها المتحول [2] تكون مكسورة مع الاسم الظاهر، نحو قولك: "المالُ لِزيدٍ"، غير أنَّ في هذا الباب وقعت هذه اللامُ لمعنيَين: أحدُهما المستغاثُ به، والآخرُ المستغاثُ من أجله، فلم يكن بُدٌّ من التفْرِقة بينهما، ففُتحت لامُ المستغاث به رجوعًا للأصل القديم، وتُركت لامُ المستغاث من أجله مكسورةً بحالها للتفريق، فإذا قلت: "يا لَزيد" بالفتح، عُلم أنّه مستغاثٌ به، وإذا قلت: "يا

---

(١) الرضي، **شرح الكافية لابن الحاجب**، ٤ج، تحقيق يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قان يونس، ط٢، بنغازي، ١٩٩٦م، ج٤، ص٢٠.

(٢) إنما قلت: في أصلها المتحول؛ لأن أصل هذه اللام الفتح، تقول: هذا لَه، وهذا لَك. وإنما كسرت مع الظاهر فرارًا من اللبس؛ لأنك لو قلت: إنك لِهذا وأنت تريد: لَهذا لم يدر السامع أتريد لام الملك أم اللام التي للتوكيد؟ ينظر: المبرد، **المقتضب**، ج٤، ص٢٥٤.

لِزيد" بالكسر، عُلم أنه مستغاثٌ من أجله(1). وإنما ألزموا لام المستغاث التغيير دون لام المستغاث من أجله؛ لأن هذه الأخرى في موضعها الذي تلحق هذه اللام له، وتلك إنما هي بدل من قولك: يا زيداه إذا مددت الصوت تستغيث به، فيا لَزيد بمنزلة يا زيداه إذا كان غير مندوب(2).

٦- التفريق بين اسمي الفعل (إِيهِ) و(إِيهًا) في حركة الآخِر لاختلاف مدلول الصيغتين: حيث جعلوا «"إِيهِ" بِمَعْنى حدِّثْنا-أي زدنا من حديثك-: وتنوَّن فِي التنكير على مَا هُوَ أصلُ البَاب، فإنْ أردتَ أَن تكفَّه عَن الحَدِيث قلت: "إِيهًا" وفتحتَ هَذِه للفرْقِ بَين طلبِ الحَدِيث وَطلب السُّكُوت»(3).

وكان القياس أن تكون (إيه) ساكنة الآخر كـ(صهْ)، و(مَهْ)، إلا أنه التقى في آخرها ساكنان: الياء والهاء، فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين واحتمل ثقل الكسرة بعد الياء، إذ لو فتحت لالتبست بـ(إيهًا) التي للكف وهي نائبة عن زِدْ أو حدِّثْ(4).

فإحداث الفرق في كل تلك النظائر السابقة إنما كان ليحصل تمييز بين الصيغ في مدلولاتها، ولولا ذلك الأثر الفارق لالتبس الأمر ولما عُرِفَ وجه الدلالة من الصيغة، ثم إن الفرق جاء في كل ذلك بطريق نظام الحركة وتنوعها، مما يعطي

---

(1) ينظر: **ابن يعيش** ج١، ص١٣٠-١٣١، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشْمُوني (٩٠٠هـ، ١٤٩٥م)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ٤ج، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت،١٣٧٥هـ-١٩٥٥م، ج٢، ص٤٦١.

(2) ينظر: المبرد: **المقتضب**، ج٤، ص٢٥٤.

(3) أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت٦١٦هـ، ١٢٢٠م)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ٢ج، تحقيق د.عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، ط١، بيروت، دار الفكر- دمشق، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ج٢، ص٩٤.

(4) ينظر: **ابن يعيش** ج٤، ص٣١، ٧١.

اللغة سعة تدفع عن الصيغ اللَّبْسَ الذي يمكن أن يسببه إهمال مؤثر التفريق بينها في ضوء ما ذكرنا.

ثالثًا: التفريق بين الأنواع المختلفة للصِّيغ: ويندرج تحت هذا القسم صور متنوعة منها:

١- **من حيث الإعراب والبناء، ومنه تنوين التمكين:** فإنه لحق الأسماء تفريقًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف؛ وذلك نحو "عثمان" معرفة و"عثمان" نكرة، و"أحمد" معرفة و"أحمد" نكرة، ألا ترى أنك إذا قلت: "لقيت أحمدًا" فإنما كلفتَ المخاطب أن يرميَ بفكره إلى واحد ممن اسمه أحمد، ولم تكلفه عِلْم شخص معين، وإذا قلت: "لقيتُ أحمدَ" فإنما تريد أن تعرفه أنك لقيت الرجل الذي اسمه أحمد وبينك وبينه عهد متقدم فيه، فالتنوين هو الذي فرَّق بين هذين المعنيين، وفصل بين نوعي الصيغتين من حيث الإعراب والبناء(١).

٢- **من حيث التنكير والتعريف، ومنه تنوين التنكير:** وهو التنوين اللاحق لبعض الأسماء المبنية تفريقًا بين معرفتها ونكرتها، ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كـ"صَهٍ، ومَهٍ، وإِيْهٍ"، وفي العلم المختوم بـ"وَيْهِ" بقياسٍ نحو: "جاءني سيبويهِ وسيبويهٍ آخر"(٢). فمثلًا: إذا قلتَ: "إِيْهٍ يا رجلُ إني جئتُكَ"، فإذا لم تنون فالتصويت، تريد الزجر عن شيءٍ معروفٍ، وإذا نونت فإنما تريد الزجر عن

---

(١) ينظر: ابن جني: **سر الصناعة** ج٢، ص٤٩٣، الأنباري: **أسرار العربية**، ص٣٦.

(٢) أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، ابن هشام (ت٧٦١هـ، ١٣٦٠م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٧ج، تحقيق د.عبداللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، الكويت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ج٤، ص٢٦٦.

شيءٍ منكورٍ[(1)]. وتقول: "مررت بسيبويهِ"، فلا تنون حين تقصد المعرفة، و"مررت بسيبويهٍ آخر" فتنون حين تقصد النكرة[(2)]. فالتنوين هنا عامل مؤثر في الفرق بين نوعي الصيغتين من حيث التنكير والتعريف.

٣- **من حيث التمكُّن وعدمه: ومنه: الفتح لالتقاء الساكنين للتفريق بين حرف التهجي وغيره:** في باب "تحرك أواخر الكلم الساكنة إذا حذفت ألف الوصل لالتقاء الساكنين يعلل سيبويه فتح الميم في قوله تعالى: (الٓمٓ * اللَّهُ) (آل عمران: ١،٢) بقوله: «والفتح في حرفين: أحدهما قوله عز وجل: (الٓمٓ * اللَّهُ) لما كان من كلامهم أن يفتحوا لالتقاء الساكنين فتحوا هذا، وفرقوا بينه وبين ما ليس بهجاءٍ»[(3)]. ومؤثر الفرق هنا جاء للتمييز بين مدلول ما كان للهجاء من الحروف ومدلول ما ليس بهجاء، ووجه الفرق: أن حرف الهجاء قليل التمكن، إنما كان كلمة منقطعة لم تَلِ العوامل، ولا تصرَّفت تصرُّف الأسماء، ففُرِّق بين التمكن وغيره بأن خُصَّ غير المتمكن الذي هو أثقل بالحركة الخفيفة التي هي الفتحة؛ إذ كانت توجد فيما تحرك لالتقاء الساكنين.

٤- **من حيث نوع اللحوق: ومنه اختصاص الفعل الماضي بتاء التأنيث الساكنة للتفريق بين التاء اللاحقة للأفعال والتاء اللاحقة للأسماء:** فقالوا: "قامتْ، وضربتْ" في الأفعال، وقالوا: "فاطمةُ، ونعمةٌ" في الأسماء؛ وتفسير دخول مؤثر الفرق هنا أن التاء إذا لحقت الفعل، فهي لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل، فهي في حكم المنفصلة من الفعل، ولذلك كانت ساكنة، وبناءُ الفعل قبلها

---

(١) ابن السراج: **الأصول**، ج٢، ص١٣٠-١٣١، ابن جني: **سر الصناعة**، ج٤، ص٤٩٤.

(٢) أبو عبدالله محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ، ١٢٧٤م)، **شرح الكافية الشافية**، ٥ج، تحقيق د.عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ج٣، ص١٤٢١.

(٣) ينظر: سيبويه: **الكتاب**، ج٤، ص١٥٣.

على ما كان، والتاءُ اللاحقة بالأسماء لتأنيثها في نفسها، فهي كحرف من حروف الاسم، فلذلك امتزجت بها، وصارت حرف إعراب الاسم، تتحرَّك بحركات الإعراب، فلذلك جعلها إذا كانت ساكنة من خصائص الأفعال(١). ولم يعكسوا بأن يعطوا الفعل تاءً متحركة، والاسم تاء ساكنة؛ لئلا يفضي إلى ثقل الفعل بانضمام ثقل الحركة إلى ثقل الفعل(٢). فالسكون الذي هو ضد الحركة دخلت الفعل الماضي هنا لتفرقه عن الأسماء التي تدخلها تاء متحركة تبعًا لاستحقاق الاسم وجوه الإعراب للتفريق بين المعاني الطارئة.

ومن هذا النوع أيضًا: همزة الوصل فإنها دخلت في الأسماء والأفعال، فأما الحروف فلم تدخل هذه الهمزة في شيء منها إلا في حرف واحد وهو (لام) التعريف، ولكنهم لما أدخلوها على لام التعريف فتحوا الهمزة للتفريق بينها وبين همزة الوصل الداخلة على الأفعال والأسماء(٣). ففتح همزة الوصل في (أل) مؤثر فرق بين الداخلة على الحرف والداخلة على الاسم والفعل.

ومن هذا النوع أيضًا: ما قيل في (لاتَ) من أن أصلها (لا) النافية، زِيدَتْ عليها (تاء) التأنيث، وحُرِّكَتِ التاء تفريقًا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل(٤)،

---

(١) ينظر: ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج٧، ص٣.

(٢) أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن عليّ المرادي (٧٤٩هـ، ١٣٤٩م)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، ٣ج، شرح وتحقيق د.عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، القاهرة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٠م، ج١، ص١٤٤.

(٣) ابن جني، **المنصف شرح تصريف أبي عثمان المازني**، ٣ج، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، وزارة المعارف العمومية- إدارة إحياء التراث القديم، ط١، القاهرة، ١٩٥٤م، ج١، ص٦٥.

(٤) الأشموني: **شرح الألفية** ج١، ص١٢٧.

فإن اللاحقة للفعل الماضي ساكنة للتفريق بينها وبين اللاحقة للأسماء كما تبين آنفًا.

٥- **من حيث نوع الحركة بناءً وإعرابًا: ومنه بناء المنادى المفرد على الضم تفريقًا بين حركتي المنادى المعرب وحركة المنادى المبني:** فقالوا: في المنادى المعرب لكونه مضافًا: "يا قومِي، ويا قومَنا"، فأعربوه بفتحة مقدرة في "يا قومي"، وبفتحة ظاهرة في "يا قومنا"، ثم أرادوا أن يفرقوا بين حركتي المنادى (المضاف) المعرب المقدرة والظاهرة وحركة المنادى (المفرد) فقالوا: "يا قومُ" فبنوا المفرد-بنوعيه العلم مثل: "يا زيدُ"، والنكرة المقصودة مثل: "يا قومُ"- على الضم للتفريق بين النوعين[١].

ومن هذا النوع أيضًا: المخالفة بين مميِّزَي (كم) الاستفهامية والخبرية للتفريق بين نوعيهما، فجعلوا مميزَ (كم) الاستفهامية مفردًا منصوبًا نحو: كم فارسًا في الساحة؟ وجعلوا مميزَ (كم) الخبرية مفردًا مجرورًا، نحو: كم مرةٍ نصحتُكَ، وأمعنوا في التفريق عند إرادة التكثير في الخبرية فجعلوا تمييزها جمعًا مجرورًا، نحو: كم مرَّاتٍ نصحتُكَ.

نخلص من هذا المبحث إلى أن أنماط الظاهرة قد جاءت للتفريق بين صور متنوعة وظيفةً أو مدلولًا أو نوعًا، كالتفريق بين وظيفتين مختلفتين للاسم أو الحرف في الجملة، أو بين الاسمية والوصفية، وكالتفريق بين مدلولات الصيغ تذكيرًا وتأنيثًا أو إفرادًا وتثنية وجمعًا، وكالتفريق بين أنواع مختلفة للصيغة كالإعراب والبناء، والتعريف والتنكير، والتمكُّن وعدم التمكن.

---

(١) الرضي: **شرح الكافية** ج١، ص٣٥١.

المبحث الثاني

مظاهر ظاهرة التفريق بطريق النظام المقطعي

يرى بعض مَنْ نظَّر لورود ظاهرة التفريق بهذا النظام المقطعي كالدكتور أبي المكارم أن هذا النظام يتغير في تصور النحاة بواسطة زيادة بعض المقاطع أو حذفها للتفرقة بين عدد من الظواهر التي تُلْبِسُ بدونها[(١)]، غير أن البحث توصَّل إلى أن هذا النظام لا يقتصر على الزيادة أو الحذف لبعض المقاطع فحسب، بل يَرِدُ أيضًا من خلال لزوم بعض الأدوات للصيغة، الأمر الذي من شأنه أن يكون تفريقًا بين ما يُراد الإيذان بالتفريق بينهما، وعليه فإن أشكال تلك الظاهرة من خلال ذلك النظام تتعدد إلى ثلاثة أنماط:

أولًا: التفريق بواسطة زيادة حرف على الصيغة: ويندرج تحت هذا النوع صور مختلفة منها:

١- زيادة تاء التأنيث على الفعل الماضي للواحدة الغائبة تفريقًا بينه وبين الماضي للواحد الغائب: فقالوا: "فَعَلَتْ"، تفريقًا بين "فَعَل" المذكر والمؤنث[(٢)]. ولم يعكس الأمر كما لا يعكس في الاسم؛ لأن المجرد أصل وذو الزيادة فرع، وكذا المذكر أصل والمؤنث فرع، فعُيِّنَ الأصلُ للأصل والفرعُ للفرع وأسكنت، ونلاحظ أن زيادة التاء في "فعلتْ" شكَّلت مقطعًا قصيرًا مغلقًا، في حين كان قبل هذه الزيادة مقطعًا قصيرًا مفتوحًا.

٢- زيادة هاء التأنيث على الصفات القابلة لها للتفريق بين المذكر والمؤنث، فزادوا الهاء في نحو: "قائم، وقاعد"، وقالوا: "قائمةٌ، وقاعدةٌ"، وقالوا:

---

(١) أبو المكارم: **أصول التفكير النحوي**، ص١٦٣.

(٢) ابن السراج: **الأصول** ج١، ص٧١.

"ضاربة، ومضروبة، وجميلة"، فجاءوا بهاء غير لازمة لئلا تلتبس صفة المؤنث بصفة المذكر[1]. وربما زادوا تاء التأنيث للتفريق بين وصفي المذكر والمؤنث وبين الاسم؛ كامرأة وشيخة وإنسانة وغلامة ورجلة وحمارة وأسدة وبرذونة، وهذا النوع على الرغم من قلته إلا أنه واقع في اللغة غير منكور[2].

٣- **زيادة التاء للتفريق بين الجنس والواحد:** ويدخل هذا النوع في اسم الجنس الجمعي وهو: ما يدل على أكثر من اثنين، ويفرق بينه وبين واحده بـــ"التاء"، والتاء غالبًا تكون في المفرد؛ كـــ"بقرة وبقر"، و"شجرة وشجر"، و"عنبة وعنب"، «فحق هذا النوع إذا أخرجوا منه الهاء أن يجوز فيه التأنيث والتذكير فتقول: هو التَّمرُ، وهو البُسرُ، وهو العنب، وكذلك ما كان في منهاجه، ولك أن تقول: هي التَّمرُ وهي الشعيرُ.. فالتذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة»[3]، لكنهم لما أرادوا التفريق بين الواحد والجنس أتوا بالتاء لتكون دالة على الواحد. وتعليل ذلك أن الجمع لما كان اسمًا للجنس، كان أصلًا من هذا الوجه، ثم احتيج إلى إفراد الواحد من الجنس، فكان فَرْعًا على ذلك الأصل، فلحقَتْه العلامةُ بهذه العلة، فجميعُ ما لحقته التاء، فهو تفريعٌ على أصلِ تأنيث، كتفريع المؤنث على المذكر[4].

٤- **زيادة الياء التي للنسب للتفريق بين الجنس والواحد:** فإنهم كما أشركوا بين هاء التأنيث وياء النسب في المبالغة أشركوا بينهما في تمييز الواحد من الجمع فـــ"حَبَشيٌّ" و"حَبَشٌ"، و"زِنجيٌّ" و"زِنجٌ"، و"تُركيٌّ" و"تُركٌ"، بمنزلة "تمرة"

---

(١) ابن السراج: **الأصول** ج٢، ص٨٣، وينظر: ابن جني، **اللمع في العربية**، ١ج، تحقيق د.فائز فارس، دار الكتب الثقافية، ط١، الكويت، ١٩٧٢م، ص١٥٥.

(٢) ابن يعيش: **شرح المفصل** ج٥، ص٩٦.

(٣) ابن السراج: **الأصول** ج٢، ص٤٠٧.

(٤) ابن يعيش: **شرح المفصل** ج٥، ص٩٩.

و"تمر"، و"نخلة" و"نخل"، و"بسرة" و"بسر"[1]. والعرب تجمع بين الشيئين إذا قوي وجه الشبه بينهما، ويؤيد عندك قوةَ الشَّبَه بينهما أنه كما يُفصَل بتاء التأنيث بين الواحد وجنسه في نحو: "تَمرَةٍ"، و"تَمرٍ"، و"شَعِيرةٍ"، و"شعيرٍ"، كذلك فُصل بينهما بياءي النسبة، فقالوا في الواحد: "رُومِيٌّ"، وفي الجمع: "رُومٌ"، وقالوا: "زَنْجيٌّ"، وفي الجمع: "زَنْجٌ"، و"مَجُوسيٌّ"، و"مَجُوسٌ"[2].

٥- **زيادة الألف في جمع المؤنث السالم للتفريق بين الواحد والجمع:** فإنهم لما كسروا التاء في جمع المؤنث السالم ليوافق المؤنثُ المذكرَ في استواء النصب والخفض، وجعلوا التاء بمنزلة الياء والواو في جمع الذكور السالم-كما هو مذهب سيبويه[3]- زادوا الألف فقالوا في "آية": "آيات"؛ للتفريق بين الواحد والجمع[4]. ومثله إعراب المثنى والمجموع جمعًا سالمًا بالأحرف للتفريق بينهما وبين المفرد[5].

٦- **زيادة اللام -عند المبرد- على حرف التعريف وهي الهمزة المفتوحة وحدها عنده:** وإنما زيدت اللام بعدها للتفريق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام، فقد نقل الرضي عن المبرد أن حرف التعريف: الهمزة المفتوحة

---

(١) ابن مالك: **شرح الكافية الشافية** ج٤، ص١٩٦٠.

(٢) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج٥، ص١٤٣.

(٣) سيبويه: **الكتاب**، ج١، ص١٨.

(٤) أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ، ٩٥٠م)، **إعراب القرآن**، ٥ج، تحقيق د.زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ج٤، ص١٣٩.

(٥) أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ، ١٧٩٢م)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ٤ج، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد-المكتبة التوفيقية- مصر، ج١، ص١٣٦.

وحدها، وإنما ضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام[1]. وهو خلاف مذهب سيبويه والخليل[2].

٧- **زيادة لام في (اللَّذَيْنِ) مثنى (الذي) للتفريق بينه وبين (الَّذِيْنَ) الجمع:** حيث قالوا في (الذي): (اللَّذَيْنِ) في التثنية بلامين للتفريق، وحملوا (اللَّتَيْنِ) عليه؛ وأما "الذى" و"التي" و"الَّذِيْنَ" في الجمع فإنه لا لَبْسَ فيها؛ إذ اللام لازمة لها، فلا يلتبس بالمجرد الداخل عليه الهمزة، وإنما يكتب "اللَّذَينِ" في التثنية بلام وإن كانت في الأصل لام التعريف أيضًا تفريقًا بين المثنى والمجموع، وحمل "اللذان" رفعًا عليه، وكذا "اللتان" و"اللتين"، وإن لم يكن لَبْسٌ، إجراءً لباب المثنى مجرًى واحدًا[3].

٨- **زيادة الهاء في "أُمَّهات" للتفريق بينها وبين "أُمَّات":** فقالوا: إنَّ الهاء في "أُمَّهات" زائدة ووزنه: فُعْلَهات، وقالوا إنما زيدت الهاء في "أُمَّهات" ليُفرق بين العقلاء والبهائم؛ لأنه يقال في البهائم: أُمَّات[4]. فأكثر ما يستعمل "أُمَّهَات" في الإنس، و"أُمَّات" في البهائم. فكأنها زيدت للتفريق، ولو وضع كل واحدة في موضع الأخرى لجاز، ولكن الوجه ما ذُكِرَ[5]. وبالرجوع إلى طريق الكتابة

---

(١) الرضي: **شرح الكافية** ج٣، ص٢٤١.

(٢) ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،** ٤ج، تحقيق د.عبدالرحمن السيد، ود.محمد بدوي المختون-دار هجر، ط١، القاهرة، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م، ج١، ص٢٥٣.

(٣) الرضي: **شرح الشافية** ج٣، ص٣٣٠.

(٤) عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ، ١٠٥١م)، **شرح التصريف،** ١ج، تحقيق د.إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، الرياض، ١٤٩١هـ-١٩٩٩م، ص٢٧٩. وينظر: العكبري: **اللباب**ج٢، ص٢٧٥، الرضي: **شرح الشافية** ج٤، ص٣٠١.

(٥) ينظر: المبرد: **المقتضب،** ج٣، ص١٦٩.

المقطعية[١] بالأبجدية الدولية يتبين أن "أُمهاتْ" تتكوَّن من ثلاثة مقاطع، الأول قصير مغلق، والثاني قصير مفتوح، والثالث طويل مغلق، في حين أن كلمة "أمَّات" تتكون من مقطعين، الأول قصير مغلق، والثاني طويل مغلق.

ثانيًا: التفريق بواسطة حذف حرف من الصيغة: ويندرج تحت هذا النوع صور مختلفة منها:

١- **حذف ألف (ما) الاستفهامية للتفريق بينها وبين الموصولة:** فمن سنن العرب أن تحذف الألف من (ما) إذا استَفْهَمَتْ بها فتقول: "بِمَ ؟ ولِمَ ؟ ومِمَّ ؟ وعلامَ ؟ وفيمَ ؟" ومنه: قوله تعالى: (**فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا**) (النازعات: ٤٣) " وقوله: (**عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ**) (النبأ: ١)[٢]. وجعل بعضهم سبب حذف الألف الاستفهامية مع حروف الجر تفريقًا بين الاستفهامية والموصولة[٣]. وبعبارة أخرى عبر بعضهم فقال: فرقًا بين الاستفهام والخبر، فتقول في الخبر: "سل عن ما أردت"، و"تكلم في ما أحببت"، وتقول في الاستفهام: "إلامَ تكدح؟"، و"عمَّ تسأل؟"، و"فيمَ جئت؟"، و"بمَ تقاتل؟، و"علامَ أنت ها هنا؟"[٤]. وإنما خصوا ألف الاستفهامية

---

(١) والمقطع الصوتي: هو كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة، ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها. انظر: رمضان عبدالتواب (١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، ١ج، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م، ص١٠١.

(٢) أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (٤٢٩هـ، ١٠٣٨م)، **فقه اللغة وأسرار العربية**، ١ج، تحقيق د.ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، ط٢، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ص٣٧٦.

(٣) ينظر: محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ، ١٣٧٧م)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ١١ج، تحقيق د.علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط١، القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ج١٠، ص٥٣٠٥، المرادي: **توضيح المقاصد**، ج٣، ص١٤٨٥.

(٤) أبو جعفر النحاس، **عمدة الكتاب**، ١ج، تحقيق بسام الجابي، دار ابن حزم-الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ص١٨٦.

بالحذف دون الخبرية؛ لأن الخبرية تلزمها الصلةُ، والصلةُ من تمام الموصول، فكأن ألفها وقعتْ حَشْوًا غيرَ متطرفةٍ، فتَحصنتْ عن الحذف[1]. وبالرجوع إلى الأبجدية الدولية ونظام الكتابة المقطعية بها يتبين أن الذي حصل في الواقع إنما هو تقصير للمقطع وليس حذفًا؛ إذ لا يخفى أن "بِمَا" مكونة من مقطعين الأول قصير مفتوح، والثاني طويل مفتوح في حين أن "بِمَ؟" مكونة من مقطعين كلاهما قصير مفتوح.

٢- **حذف نون الأفعال الخمسة عند الجزم والنصب تفريقًا بين صورة الفعل المرفوع وبين المجزوم والمنصوب:** فإن الجمهور أعربوا الأفعال الخمسة بثبوت النون رفعًا وبحذفها جزمًا ونصبًا، وجعلوا الحذف عند الجازم والناصب تفريقًا بين صورتي الفعل المجزوم والمنصوب وبين صورة المرفوع[2].

٣- حذف ياء المنقوص المرفوع أو المجرور عند الوقف جوازًا للتفريق بين حالتي الوصل والوقف: فإن الاسم المنقوص المنصوب يجب إثبات الياء فيه وقفًا منونًا كان مثل: "سمعت داعيًا"، أو غيرَ منون مثل: "سمعت الداعيَ"؛ لأن الياء تحصنت في الأول بألف التنوين، وفي الثاني بـــ(أل)، فإن كان المنقوص مرفوعًا أو مجرورًا جاز إثبات يائه في الوقف، لأنها كانت ثابتة في الوصل، ولم يحدث ما يوجب حذفها، وجاز حذفها تفريقًا بين الوصل والوقف[3].

٤- **سقوط تاء التأنيث من الصفة التي يَستوي فيها المذكَّرُ والمؤنَّثُ:** أي الصفة التي على زنة "فَعُولٍ" بمعنى "فاعلٍ"، نحو: "رجلٌ صَبُورٌ، وشَكُورٌ،

(١) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج٤، ص٩.

(٢) الصبان: **حاشية الأشموني**، ج١، ص١٧١.

(٣) خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويُّ الأزهري (ت٩٠٥هـــ، ١٥٠٠م)، **شرح التصريح على التوضيح للشيخ**، ٢ج، تحقيق محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢١هـــ-٢٠٠٠م، ج٢، ص٦٢٠.

وضروب"، و"امرأةٌ صَبور، وشكورٌ، وضروبٌ"، بمعنى صابرٍ، وصابرةٍ، وشاكرٍ، وشاكرةٍ، وضاربٍ، وضاربةٍ، كأنّهم أرادوا بسقوطِ التاء من المؤنث هاهنا التفريقَ بين "فعولٍ" بمعنى "فاعل"، وبينه إذا كان بمعنى "مَفْعولٍ"، نحو: "حَلُوبَةٍ، وحَمُولَةٍ"، ومثل ذلك "فَعِيلٌ" إذا كان بمعنى "مفعولٍ"، نحو: "كَفٌّ خَضِيب"، و"لِحْيَة دَهِين"، المراد: مخضوبةٌ ومدهونةٌ، حُذفت منه التاء للتفريق بينه وبين ما كان بمعنى "فاعِلٍ"، نحو: "عَلِيم"، و"سَمِيع"[(١)].

٥- **حذف الألف الرابعة إن كانت للتأنيث تفريقًا بين الزائدة الصرفة والأصلية:** فقد أسس الصرفيون قاعدة تخص الألف إذا كانت رابعة في بنية الكلمة؛ حيث قرروا أنَّ: الألف الرابعة إن كان منقلبة، أو للإلحاق، أو أصلية، فالأشهر الأجود قلبها واوًا دون الحذف؛ لكونها أصلًا أو عوضًا من الأصل أو ملحقة بالأصل، وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها؛ لأنه إذا اضطر إلى إزالة عين العلامة فالأولى بها الحذف، تفريقًا بين الزائدة الصرفة والأصلية أو كالأصلية[(٢)].

٦- **حذف ألف (اللَّذَيَّا) حين التثنية تخفيفًا للتفريق بين تثنية المتمكن وغير المتمكن:** فإنهم قالوا في تصغير "اللذان واللتان": "اللَّذَيَّانِ، واللَّتَيَّانِ"، بفتح أولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما، ولم يؤت بألف بعد النون للطول بعلامة التثنية، ثم اختلف سيبويه والأخفش، فسيبويه يحذف الألف حذفًا اعتباطيًّا لمجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية، فلا يقدرها ألبتَّة تفريقًا بين تثنية المتمكن وغير المتمكن، والأخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدرها[(٣)].

---

(١) ابن يعيش: **شرح المفصل** ج٣، ص٥٥-٥٦.

(٢) الرضي: **شرح الشافية** ج٢، ص٣٩.

(٣) ينظر: سيبويه: **الكتاب**ج٣، ص٤٨٨، المبرد: **المقتضب**، ج٢، ص٢٨٩، العكبري: **اللباب**، ج٢، ص١٧٥، ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج٥، ص١٤١، أبو حيان، **ارتشاف الضرب من كلام العرب**،

٧- **حذف "ياء: فَعِيلَةٍ" بفتح أوله، وكسر ثانيه في النسب:** حيث جعلوا مما يحذف لياء النسب ياء (فَعِيلَة) بشرط صحة العين، وانتفاء تضعيفها "كـ: "حَنِيفَة"، و"صَحِيفَة"، تحذف منه تاء التأنيث أولًا، ثم تحذف الياء" ثانيًا، تفريقًا بين المذكر الصحيح اللام، والمؤنث، "ثم تقلب الكسرة" فتحة، فتقول: حَنَفِيٌّ، وصَحَفِيٌّ[(١)].

ثالثًا: التفريق بواسطة لزوم حرف للصيغة: ويندرج تحت هذا النوع صور مختلفة منها:

١- **لزوم لام التوكيد لخبر (إنِ) المخففة للتفريق بين (إنِ) النافية، و(إنِ) المخففة من الثقيلة:** على أن النحاة مختلفون في نوع هذه اللام، إلا أنهم اتفقوا على أن هذه اللام الغرض منها التفريق بين (إنِ) النافية وتلك المخففة، والذي ذهب إليه سيبويه[(٢)]، وأكثر النحاة [(٣)] أنّ هذه اللام لام الابتداء التي كانت مع (إنَّ) المشددة، لزمت للتفريق بين التي هي لتأكيد النسبة، وبين (إنِ) النافية، ألزموها اللامَ إيذانًا منها بأنها المشددة التي من شأنها أن تدخل معها اللامُ،

٥ج، تحقيق وشرح د. رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، ج١، ص٣٩٣، المرادي: **توضيح المقاصد**، ج٣، ص١٤٤٠، الأشموني: **شرح الألفية**، ج٣، ص٧٢١.

(١) الأزهري: **شرح التصريح**، ج٢، ص٥٩٥.

(٢) سيبويه: **الكتاب**، ج٢، ص١٣٩.

(٣) ينظر: أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ، ١٢٧١م)، **شرح جمل الزجاجي**، ٢ج، تحقيق د. صاحب أبو جناح، العراق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ج١، ص٤٣٨، ابن مالك: **شرح التسهيل**، ج٢، ص٣٤، أبو حيان: **ارتشاف الضرب**، ج٣، ص١٢٧١.

وليست النافيةَ التي بمعني "ما"، فهي لام الابتداء المؤكدة[1]، فاللام في مثل قوله تعالى: (وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ) (الأنعام: ١٥٦)، لزِمَتْ للتفريق بين (إنِ) المخففة من الثقيلة وبين (إنِ) النافية التي في مثل قوله تعالى: (إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) (الملك: ٢٠)؛ ولذلك يسمي النحاة هذه اللام باللَّام الفارقة، وبلام الفَصلِ، لهذه العلة التي بدتِ الآن واضحة.

٢- **لزوم "أنْ" لأخبار أفعال الرجاء، وتجرد أخبار أفعال الشروع منها للتفريق بينهما:** وعلل النحاة كثرة لحاقها لخبر أفعال الرجاء بأنّ ذلك للتفريق بينها وبين أفعال الشروع؛ فإن الشروع لا يجامع الاستقبال لما بينهما من المنافاة، فإن الشروع حاليٌّ لا يجامع الاستقبال، بخلاف الرجاء فإنه يجامعه[2].

٣- **لزوم تاء التأنيث في العدَد من الثَّلاثة إلى العشْرة في المذكر دون المؤنث للتفريق بين المذكر والمؤنث المميَّزين:** وعللوا كون المذكَّر بالتاء أولى من المؤنث بأنَّ العدد جماعَة والجماعة مؤنثة، والمذكَّر هو الأَصل فأُقِرَّتِ العلامةُ على التأنيث في المذكَّر الذي هو الأصل، وحُذِفَتْ في المؤنث لأنه فرع، ونظرًا لأن التفريق لا يحصل إلا بزيادة والزيادة يحتملها المذكَّر لخفَّته لزِمَتْهُ؛ ولذلك منع التأنيث من الصرف لثقله[3].

٤- **لزوم همزة الوصل المفتوحة وعدم حذفها مع همزة الاستفهام:** حيث أجمع النحويون على عدم حذفها وعلى إثباتها مع همزة الاستفهام تفريقًا بين الاستفهام والخبر، ومثله قوله تعالى: (قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنْثَيَيْنِ) (الأنعام:١٤٣)،

---

(١) وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها ليست لام الابتداء، بل لام أخرى اجتلبت للفرق، ينظر: أبو علي الفارسي، **المسائل البغداديات، أو المسائل المشكلة**، ١ج، تحقيق صلاح الدين عبدالله السنكاوي – وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ط١، بغداد، ١٩٨٣م، ص١٧٦.

(٢) الفاسي: **فيض نشر الانشراح**، ص٨٦١.

(٣) العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج١، ص٣٢٠.

وقوله: (قُلْ آَللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ) (يونس:٥٩)، وأجمعوا على عدم تحقيقها لكونها همزة وصل، وهمزة الوصل لا تثبت إلا ابتداء، وأجمعوا على تليينها، واختلفوا في كيفيته، فقال كثير منهم: تبدل ألفًا خالصة وجعلوا الإبدال لازمًا... وهو قول أكثر النحويين وقياس ما روي عن نافع. وقال آخرون: تسهَّلُ لثبوتها في حال الوصل، وتعذر حذفها فيه[١].

٥- **إذا كانت الهمزة موجودة في الواحد عينًا، فإنها تبقى على أصلها تفريقًا بين ما همزتُه أصليةٌ ثابتةٌ في الواحد، وبين العارضة:** فتقول في جمع "جائِيَةٍ" اسم فاعل من "جَأَى" عليه "جَأْيًا" أي: عَضَّ، و"شائِيَةٍ" من "شَأَه" إذا سبقه: "جَوآءٍ"، و"شَوآءٍ" كما تقول: "غَواشٍ"، و"جَوارٍ"، تفريقًا بين ما همزتُه أصليةٌ ثابتةٌ في الواحد، وبين العارضة[٢]. فإنهم أرادوا أن يكون بين الهمزة العارضة في الجمع، والهمزة التي كانت في الواحد فَصْلٌ، فغيروا الهمزة في "خَطايا" وأثبتوها في: "جَوَاءٍ" جمع "جائية"[٣].

نخلص من هذا المبحث إلى أن أنماط الظاهرة قد جاءت للتفريق بين صور متنوعة، كالتفريق بين التذكير والتأنيث، وبين الجنس والواحد، وبين الجمع والواحد أو بين الجمع والمثنى، وبين الزائد أو العارض والأصلي، وبين المتمكن وغير المتمكن، أو بين وظيفتين مختلفتين كالاستفهامية والموصولية، والتعريفية والاستفهامية، والخبرية والاستفهامية، والإثبات والنفي، أو بين حالتين من حالات الكلمة كالوقف والوصل، وصور الإعراب، وقد جاءت أنماط

---

(١) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٤ج، شرح وتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، منشورات المكتبة العصرية-بيروت، ج٣، ص٣٦٧-٣٦٨.

(٢) ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج١٠، ص١١٣.

(٣) ابن جني: **المنصف**، ج٢، ص٥٦.

التفريق بين التذكير والتأنيث غالبة على الأنماط الأخرى؛ نظرًا للحاجة الضرورية المتكررة إلى التفريق بينهما، فلزم إحداث أثر مفرق بينهما.

المبحث الثالث

مظاهر ظاهرة التفريق بطريق النظام الصرفي

يعدُّ الجانب الصرفي من أهم الجوانب التي كان لظاهرة التفريق مظاهر بارزة فيها، حيث يتعدى أثر التفريق مستوى بنية الكلمة إلى ما حدث فيها من تغييرات إعلالية، الغرض منها تجلية الفرق بين الصيغة في شكلين متشابهين من أشكالها يُرجى التفريق بينهما، وسيحاول البحث من خلال هذا المبحث الوقوف عند مظاهر التفريق في بنية الكلمة وما يحدث من تغير في ميزانها الصرفي، وكذلك فيما يعتري الصيغة من أنواع الإعلال؛ وعليه فإن أشكال تلك الظاهرة من خلال ذلك النظام تتفرع إلى نمطين:

أولًا: التفريق بواسطة تغيير يحدث في الصيغة إعلالًا: ويندرج تحت هذا النمط صور مختلفة منها:

١- **قلب الياء واوًا في الاسم على وزن (فَعْلَى) يائي اللام، وتصحيحها في الصفة تفريقًا بين الاسم والصفة:** فإنه إذا اعتلت لام (فَعْلَى) -بفتح الفاء- فتارة تكون لامها واوًا، وتارة تكون ياءً، فإن كانت واوًا سَلِمَتْ في الاسم كـ"الدَّعْوَى"، وفي الصفة نحو: "نَشْوَى"، فلم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة، وإن كانت ياءً سَلِمَتْ في الصفة نحو: خَزْيا" و"صَدْيا" و"ريَّا"، وقلبت واوًا في الاسم كـ"التَّقْوَى" و"الفَتْوَى" و"الشَّرْوَى" تفريقًا بين الاسم والصفة، وإنما قلبوا الياء واوًا في الاسم دون الصفة؛ لأن الاسم أخفُّ من الصفة، لأن الصفة تشبه الفعل،

والواو أثقل من الياء، فلما عزموا على إبدال الياء واوًا جعلوا ذلك في الاسم لخفته[1].

٢- **قلب الواو ياءً في الاسم على وزن (فُعْلى) واويّ اللام، وتصحيحها في الصفة تفريقًا بين الاسم والصفة:** فإذا كان الاسم على وزن (فُعْلَى) وكانت لامه واوًا، فإنَّ العرب تبدل من الواو ياء في الاسم؛ وذلك نحو: "العُلْيا" و"الدُّنْيا"، فالأصل فيها "الدُّنْوَى" و"العُلْوَى"، فقُلبت الواو ياء، فإن كانت صفة بقيت على لفظها ولم تُقلب الواو ياء، نحو: "الحُلْوَى" و"المُرَّى"؛ وإنَّما قُلبت الواو ياء في الاسم دون الصفة، تفريقًا بين الاسم والصفة، وكان التغيير هنا في الاسم دون الصفة، كما كان التغيير في "فَعْلَى" من الياء في الاسم دون الصفة، ليكون قلب الواو هنا ياء كالعِوَض من قلب الياء هنالك واوًا[2].

٣- **قلب الواو ياءً بعد كسر الفاء في اسم المفعول المعتل العين المبني من الثلاثي-على رأي الأخفش- تفريقًا بين ذوات الواو وذوات الياء:** فإنهم لما بنوا اسم المفعول من "قَال" و"بَاع" قالوا: "مَقُول" و"مَبِيع"، والأصل: مَقْوُول ومَبْيُوع، فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما، فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف إحداهما، واختلف في أيهما حذف، فذهب الخليل وسيبويه[3] إلى أن المحذوف واو مفعول؛ لزيادتها ولقربها من الطرف،

---

(١) يُنظر: ابن جني: **المنصف**، ج٢، ص١٥٨، ابن عصفور، **الممتع في التصريف**، ١ج، تحقيق د.فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، بيروت، ١٩٩٦م، ص٣٤٥، الرضي: **شرح الشافية**، ج٣، ص١٧٧، المرادي: **توضيح المقاصد**، ج٣، ص١٥٩٣.

(٢) ينظر: ابن جني: **المنصف**، ج٢، ص١٦١، ابن عصفور: **الممتع**، ص٣٤٦، ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج١٠، ص٩٧-٩٨، الرضي: **شرح الشافية**، ج٣، ص١٧٧.

(٣) ينظر: سيبويه: **الكتاب**، ج٤، ص٣٤٨، المبرد: **المقتضب**، ج١، ص٢٣٨، ابن السراج: **الأصول**، ج٣، ص٢٨٣، ابن جني: **المنصف**، ج١، ص٢٨٧.

وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة؛ لأن واو مفعول لمعنى، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حذف الأول، فأما ذوات الواو نحو: "مَقُول"، فليس فيها عمل غير ذلك؛ لأنه لما حذفت منه إحدى الواوين بقي "مقول" على لفظه. ويمكن أن تُفسَّرَ ظاهرة الإعلال بالنقل هنا من خلال نظام المقطع، فكلمة "مَبْيُوع" تتكوَّن من مقطعين الأول قصير مغلق، والثاني طويل مغلق، أمَّا "مَبِيع" فهي تتكوَّن من مقطعين أيضًا، ولكن الأول قصير مفتوح، والثاني طويل مغلق، ولا شك أن المقطع القصير المفتوح في هذه الكلمة جعلها أيسر في النطق، ذلك أن المقطع القصير المفتوح هو المقطع الأقصر الذي يتحرك فيه الفونيم فيكوِّن مقطعًا.

وأما ذوات الياء نحو: "مَبِيع"، فإنه لما حذفت واوه على رأي سيبويه بقي "مَبُيْع" بياء ساكنة بعد ضمة، فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء، وأما على رأي الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء، تفريقًا بين ذوات الواو وذوات الياء(1).

٤- **قلب تاء الاسم في الوقف هاءً للتفريق بين التاءين الاسمية والفعلية:** لا خلاف في تاء التأنيث الفعلية أنها في الوقف تاء، وفي أن أصلها تاء أيضًا نحو: "قَرَأَتْ"، و"كَتَبَتْ"، وأما الاسمية نحو: "فاطمة"، و"سلمة" فاختلف في أصلها؛

(1) ينظر: سيبويه: **الكتاب**، ج٤، ص٣٤٨، المبرد: **المقتضب**، ج١، ص٢٣٨، ابن السراج: **الأصول**، ج٣، ص٢٨٣، ابن جني: **المنصف**، ج١، ص٢٨٧، ابن عصفور: **الممتع**، ص٢٩٦، الرضي: **شرح الشافية**، ج٣، ص١٤٧، المرادي: **توضيح المقاصد**، ج٣، ص١٦١١، الأشموني: **شرح الألفية**، ج٣، ص٨٦٥.

فمذهب سيبويه وأكثر النحاة أنها أصل كما في الفعل، لكنها تقلب في الوقف هاء ليكون تفريقًا بين التاءين: الاسمية والفعلية(١).

٥- قلب أول حرفي التضعيف ياءً من (فِعَّال) اسمًا تفريقًا بين الاسم والمصدر: فإنهم أبدلوا أيضًا من أول حرفي التضعيف في وزن "فِعَّال"، إذا كان اسمًا، لا مصدرًا ياءً؛ نحو: "دِيمَاس"، و"دِيبَاج"، و"دِينَار"، و"قِيرَاط"، و"شِيرَاز"، فيمن قال: دَمَاميس ودَبَابيج ودنانير وقراريط وشراريز، وهذا الإبدال قياس؛ إذ لا يجيءُ "فِعَّال" غير المصدر إلا وأول حرفي تضعيفه مبدل ياء، تفريقًا بين الاسم والمصدر، ولا يبدل في المصدر؛ نحو: "كذَّب كِذَّابًا"(٢).

٦- قلب ياء "فَعَالَى" في الجمع ألفًا للتفريق بين ألف التأنيث وغيرها: فإنهم قد قالوا في جمع: "حُبْلى": حَبَالى"، وإنما الألف في الجمع بدل من ياء "فَعَالٍ"، وكأنه كان "حَبَالٍ" بمنزلة: "جوارٍ" ثم أُبدل من الكسرة فتحة، فانقلبت الياء ألفًا، فصار "حَبَالَى"(٣)، وإنما فروا في هذه الجموع من الياء إلى الألف، تفريقًا بين ألف التأنيث وغيره من الألف المنقلبة كما في "مَلْهًى"، وألف الإلحاق كما في "أَرْطًى"(٤).

٧- ترك قلب الياء والواو همزة في "مَقَاوِم"، و"مَعَايِش" و"مَعَاوِن"، جمع: مُقَاوَمَة، ومَعِيشَة، ومَعُونَة؛ تفريقًا بين الواو والياء الزائدتين والأصليتين: فإنهم وجدوا أن الياء والواو قد تكونان أصليتين كما في مَقاوِم، ومَعَايش، وقد تكونان

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي: **التعليقة على كتاب سيبويه**، ٦ج، تحقيق د.عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، ط١، المملكة السعودية، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ج٣، ص٣٠١، الرضي: **شرح الشافية**، ج٢، ص٢٨٨.

(٢) الرضي: **شرح الشافية**، ج٣، ص٢١٠.

(٣) ينظر: ابن جني: **المنصف**، ج١، ص٣٤٤.

(٤) الرضي: **شرح الشافية**، ج٢، ص١٦٠.

زائدتين، كما في نحو: "رسائل"، و"صحائف"، و"عجائز"، فلم يقلبوا الياء والواو الأصليتين للتفريق بينهما وبين الزائدتين(١).

ثانيًا: التفريق بواسطة تغيير يحدث في الصيغة وَزْنًا: ويندرج تحت هذا النمط صور مختلفة منها:

١- **جمع "فاعِل" من المنقوص على زنة "فُعَلَة" تفريقًا بين الصحيح والمعتل: فإنهم قالوا في تكسير نحو:** "فاسقٌ"، و"بارٌّ", و"كافرٌ": "فَسَقَةٌ"، و"بَرَرَةٌ"، و"كَفَرَةٌ"، وقالوا فيما اعتلت عينه: "خائِنٌ"، و"خَوَنَةٌ"، و"حائكٌ"، و"حَوَكَة" على زِنة "فَعَلَة"، ونظيرُه من المعتلِّ اللام "غازٍ"، و"غُزاةٌ"، و"قاضٍ"، و"قُضاةٌ"، جاؤوا به على "فُعَلَة"، وهو بناءٌ اختص به المعتل، لا يكون مثلُه في الصحيح(٢). وذهب بعضهم إلى أن وزنه "فَعَلَة" -بالفتح-، وضُمَّتْ فاؤُهُ تفريقًا بين الصحيح والمعتل(٣). واختارُوا له هذه الزِّنةَ لأنّها أخفُّ وأنها لا مثلَ لها في الآحادِ المعتلَّة(٤).

٢- **جمع "فَعِيلٍ" إذا كان صفة على زِنَة "فُعَلاء" للتفريق بينه وبين "فَعِيل" الذي هو اسمٌ:** حيث قالوا في مثل "فقيه، وبخيل، وكريم": فُقَهَاء، وبُخَلاء، وكُرَمَاء؛ وإنّما جمعوا "فَعِيلًا" إذا كان صفة على "فُعَلاء"، للتفريق بينه وبين "فَعِيل" الذي هو اسمٌ كـ "رَغِيف"، وجعلوا ألفَ التأنيث في آخره بإزاء تاء

---

(١) ركن الدين حسن بن محمد الإستراباذي (ت٧١٥هـ، ١٣١٦م)، **شرح شافية ابن الحاجب**، ٢ج، تحقيق د.عبدالمقصود محمد عبدالمقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ج٢، ص٧٧٥.

(٢) ينظر: سيبويه: **الكتاب**، ج٣، ص٦٣١، ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج٥، ص٥٤.

(٣) ينظر: المرادي: **توضيح المقاصد**، ج٣، ص١٣٩٠.

(٤) ينظر: العكبري: **اللباب في علل البناء والإعراب**، ج٢، ص١٨٥.

التأنيث في جمع المذكر، نحو: "أَرْغِفَةٍ"، و"أَجْرِبَةٍ"؛ وإنما أتوا بعَلَم التأنيث في الجمع ليكون كالعِوَض من الزائد المحذوف في الجمع[1].

٣- **جمع "فَعْلان" إذا كان صفة على زِنَةِ "فِعَالٍ" بحذف الزائد للتفريق بينه وبين "فَعْلان" الذي هو اسم:** فإن الصفة إذا كانت على زِنَة "فَعْلانَ"، فإنَّها تُجمع على "فِعَالٍ"، وذلك إذا كان مؤنثُه "فَعْلَى"، نحوَ: "عَجْلانَ"، و"عِجالٍ"، و"عَطْشانَ" و"عِطاشٍ"، وكذلك مؤنثُه جمعوه على حذف الزائد من آخِره للتفريق بينه وبين الاسم، فكأنه بعد حذف الزائد "عَجل"، و"عَطش"، فجُمع على "فِعالٍ"، أما ما كان من الأسماء على وزنِ "فَعْلانَ"، فإنه يكسّر على "فَعَالِينَ"، ولا فرق بين المفتوح الأول والمضمومه والمكسوره، وذلك نحو: "شَيْطان"، و"شَيَاطِينَ"، و"سُلطانِ"، و"سَلاطِينَ" و"سِرْحانِ"، و"سَراحِينَ"[2].

٤- **اختلاف زِنة التصغير في الثلاثي المختوم بالألف المقصورة أو الممدودة عنها في المختوم بألف الإلحاق المقصورة أو الممدودة تفريقًا بين الإلحاق والتأنيث:** فإنهم قرروا أنه إذا كانَ المصغَّرُ ثُلاثيًّا مؤنَّثًا بالألفِ المقصورة أو الممدودة أو بالتاء أقرَرْتَهُ؛ كقولك في "حُبلى": حُبيلى، وفي "حمراء": حُميراء، وفي "طلحة": طُلَيحة، وإنَّما كان كذلك؛ لأنَّ علامة التأنيث دخلت لمعنًى فلا ينبغي أن تُحذفَ لئلا يبطل معناها ولم يُكسر ما قبلَها؛ لأنَّ الألفَ تنقلبُ ياءً بعد الكسرة فيبطلُ لفظُ العلامةِ؛ لأنَّ علامةَ التأنيث مفتوحٌ ما قبلها أبدًا، فهي كاسمٍ ضُمَّ إلى اسم، فيبقى الصدرُ بحاله[3]، فإن كانت الألف للإلحاق: كـــ: "أَرْطًى"

---

(١) ينظر: **ابن يعيش**، ج٥، ص٤٥.

(٢) المصدر السابق ج٥، ص٦٥.

(٣) ينظر: **سيبويه**، ج٣، ص٤٢٠، ابن السراج: **الأصول**، ج٣، ص٤٠، أبو علي الفارسي: **التعليقة**، ج٣، ص٣٩، العكبري: **اللباب**، ج٢، ص١٦١.

و"عِلْبَاء"، فإنه لا يبقى فتح ما قبلها بل يقال في تصغيرهما: أُرَيْطٍ، وعُلَيْبِيٌّ، بقلب ألف الإلحاق ياءً؛ تفريقًا بين الإلحاق والتأنيث(1).

نخلص من هذا المبحث إلى أن أنماط الظاهرة قد جاءت للتفريق بين صور متنوعة، كالتفريق بين الاسمية والوصفية، وبين الاسمية والمصدرية، وبين الاسمية والفعلية، وبين التأنيث والإلحاق، وبين الصحيح والمعتل، وبين الزائد والأصلي، وبين الواوي واليائي، وقد جاءت أنماط التفريق بين الاسمية والوصفية غالبة على الأنماط الأخرى؛ نظرًا لجريان هذين النوعين على الألسن أكثر من غيرهما، فلزم إحداث أثر مفرق بينهما.

(1) ينظر: **سيبويه**، ج3، ص420، ابن السراج: **الأصول**، ج3، ص40، أبو علي الفارسي: **التعليقة**، ج3، ص39، العكبري: **اللباب**، ج2، ص.، الأزهري: **شرح التصريح**، ج2، ص567.

المبحث الرابع

مظاهر ظاهرة التفريق بطريق نظام الصورة الكتابية الخطية

مما اصطُلِحَ عليه رسمًا كتابةُ حروفٍ ليست في اللفظ، ونجد أن تعليل ذلك وتفسيره كانا منوطَينِ دائمًا بالتفريق بين شكلين متشابهين من أشكال الصيغة، وهذا الطريق يأتي على ضربين، إمَّا بزيادة حرف وإمَّا بإبداله؛ وعليه فإن هذا النوع من طرق التفريق سينحصر في أشكال ورود الظاهرة من خلال النمطين المُبَيَّنَينِ: الزيادة والإبدال.

أولًا: التفريق بواسطة زيادة الحرف: ويندرج تحت هذا النمط صور مختلفة منها:

١- **زيادة (واو) في "عَمْرٍو" للتفريق بينه وبين "عُمَرَ":** حيث زادت العرب واوًا في (عَمْرٍو) في حالتي الرفع والجرِّ إذا لم يُضف؛ ليفرقوا بينه وبين (عُمَر)، فقالوا: "جاءَ عَمْرٌو، ومررتُ بعَمْرٍو"، فإذا نصبوا قالوا: "رأيتُ عمرًا"؛ إذ لا لَبْسَ في تلك الحال يقع بين (عَمْرًا) و(عُمَرَ) في حالة النصب، لأن (عَمْرًا) ينصرف، و(عُمَرَ) لا ينصرف، فكان في دخول الألف في (عمرو) وامتناعها من الدخول في (عُمَرَ) في حال النصب فرقٌ[1]. وإنما جعلوا الزيادة واوًا ولم يجعلوها ياءً أو ألفًا؛ لأنها لو كانت ياءً لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، ولو كانت ألفًا لالتبس

(١) ينظر: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ، ٨٩٠م)، **أدب الكاتب**، ١ج، تحقيق د.محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ص٢٤٥، العكبري: **اللباب**، ج٢، ص٤٨٧، ابن عصفور: **شرح الجمل**، ج٢، ص٣٤٨، الرضي: **شرح الشافية**، ج٣، ص٣٢٧، ناظر الجيش: **تمهيد القواعد**، ج١٠، ص٥٣٢١.

المرفوع بالمنصوب، وجُعلتْ في (عمرو)؛ لأنه أخف من (عُمَر) من جهة بنائه على (فُعَل) ومن جهة انصرافه[1].

٢- زيادة (واو) في "أُولئك"؛ للتفريق بينها وبين "إِليك"، وفي "أُولي" نصبًا وجرًّا للتفريق بينها وبين "إِلى" الجارة: ثم حملوا الرفع في (أُولي) على النصب والجر، وزادوا الواو في "أُولات" أيضًا حملًا للتأنيث على التذكير[2]. وإنما كانت الواو أولى من الياء لمناسبة ضمة الهمزة، ومن الألف لاجتماع المثلين، وجعلوا الفرق في (أولئك)؛ لأن الزيادة في الأسماء أكثر، ولأن (أولئك) قد حُذف منه ألف فكانت الزيادة فيه أولى ليكون كالعوض من المحذوف[3].

٣- زيادة (ألف) في "مائة" للتفريق بينها وبين "منه": فإنك تقول: "أخذتُ مائةً"، و"أخذتُ منه"، فلو لم تكن الألف لالتبس على القارئ، وكانت التفرقة في "مائة"؛ لأنها اسم، والاسم أحملُ للزيادة، وكانت بالألف؛ لأنها تشبه الهمزة، وبعض النحاة كان يختار كتابتها بحذف الألف في الخط، وهو وجيه؛ لأنَّ كتابة (مائة) بالألف خارج عن الأقيسة[4]، وتطور أساليب الكتابة العصرية يجعل هذا التفريق لا حاجة إليه.

---

(١) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ٧ج، تحقيق وشرح د.عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م، ج٦، ص٣٢٨.

(٢) ابن قتيبة: **أدب الكاتب** ص٢٤٦، الرضي: **شرح الشافية، ج٣**، ص٣٢٧، عبدالله بن عبدالرحمن ابن عقيل العقيلي الهمداني (ت٧٦٩هـ، ١٣٦٨م)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٤ج، تحقيق وتعليق د.محمد كامل بركات – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرى- ١٤٠٠هـ -١٩٨٠م، ج٤، ص٣٧٨.

(٣) السيوطي: **همع الهوامع**، ج٦، ص٣٢٧-٣٢٨.

(٤) ينظر: ابن قتيبة: **أدب الكاتب**، ص٢٤٦، العكبري: **اللباب**، ج٢، ص٤٨٧، الرضي: **شرح الشافية**، ج٣، ص٣٢٧، ابن عقيل: **المساعد**، ج٤، ص٣٧٦، السيوطي: **همع الهوامع**، ج٦، ص٣٢٥.

٤- **زيادة (ألف) بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل:** فقالوا: "أكلوا، وشربوا، وكلوا، واشربوا، ولن يأكلوا ولن يشربوا"، فزادوا الألف، والنحاة كالمتفقين على أن هذه الألف تسمى ألف الفصل، إلا أنهم اختلفوا في العلة التي جُلِبَتْ من أجلها، فذهب الأخفش وابن قتيبة إلى أنها زيدت للتفريق بين واو الجمع وواو عطف النسق في مثل: "وردوا وكفروا"، فلو لم يُدخلوا الألف بعد الواو ثم اتصلت بكلام بعدها لالتبس على القارئ، فحِيزت الواو لما قبلها بألف الفصل، ولما فعلوا ذلك في الأفعال التي تنقطع واوها من الحروف قبلها نحو: "ساروا وجاؤوا"؛ فعلوا ذلك في الأفعال التي تتصل واوها بالحروف قبلها نحو "كانوا وبانوا"؛ ليكون حكم هذه الواو في كل موضع حكمًا واحدًا[١]. ولهذا لم تلحق الألف بالفعل المفرد نحو: "يدعو ويغزو"؛ لأنها لاتصالها لا يعرض فيها من اللَّبْسِ ما يعرض مع واو الجمع[٢].

وقال ابن الحاجب: إنهم قصدوا بها التفرقة بين الضمير المنفصل والضمير المتصل، نحو: "ضربوهم"؛ فإذا قصد كون الضمير (هم) مفعولًا لم تثبت الألف، وإن قُصد كونه توكيدًا-أي: ضربوا هم- ثبتت[٣].

وعلل بعضهم بفوارق أخرى؛ مثل قول الفراء بأنها زيدت للتفريق بين الواو المتحركة والواو الساكنة، وقول الكسائي بأنها زيدت للتفريق بين الاسم والفعل، وقول السيوطي نقلًا بأنها زيدت للتفريق بين الواو الأصلية والواو الزائدة[٤].

---

(١) ابن قتيبة: **أدب الكاتب**، ص٢٢٥.

(٢) الرضي: **شرح الشافية**، ج٣، ص٣٢٧.

(٣) ينظر: الرضي: **شرح الشافية**، ج٣، ص٣٢٧، ابن عقيل: **المساعد**، ج٤، ص٣٧٧، السيوطي: **الهمع**، ج٦، ص٣٢٥.

(٤) السيوطي: **الهمع**، ج٦، ص٣٢٥.

ثانيًا: التفريق بواسطة إبدال حرف من حرف آخر: ويندرج تحت هذا النمط صور مختلفة منها:

١- إبدال الألف في (إذًا) نونًا -في قول الفراء-: فقد أجمع القراء السبعة على الوقف على (إذنْ) بالألف، ورُسِمَت كذلك في المصحف الإمام بالألف، وإنما كُتِبَتْ بالألف إشعارًا بصورة الوقف عليها؛ فإنه لا يوقف عليها إلا بالألف في المصحف إجماعًا، أما في غير القرآن فيرى البصريون والجمهور الوقف عليها بالألف لِشَبَهِها بالمنوَّنِ المنصوب، ويرى فريق آخر أنها يوقف عليها بالنون؛ لأنها بمنزلة (أنْ) و(لنْ)(١). بينما ذهب الفراء إلى أنَّ (إذًا) إن عَمِلَتْ كُتبت بالألف لضعفها، وإنْ أُهْمِلَتْ كُتِبت بالنون لقوتها؛ وعلل ابن عصفور مذهبه ذلك بقوله: الصحيح كتبها بالنون تفريقًا بينها وبين (إذا) الظرفية لئلا يقع الإلباس(٢).

٢- كتابة الألف الرابعة في (يحيى) ياءً في العلم تفريقًا بين العلم وغيره: فالقاعدة أنه تكتب كل ألف رَابِعَة أَو خَامِسَة أَو سادسة في اسم أو فعل ياءً نيابة عن الألف سَوَاء كانَ أصلها الياء أم الواو، أم كانت زائدة لإلحاق أو لتأنيث أو

---

(١) انظر: ابن قتيبة: **أدب الكاتب**، ص٢٤٨، الثمانيني: **شرح التصريف**، ص٣١٠، أحمد بن عبدالنور المالقي (ت٧٠٢هـ، ١٣٠٣م)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ١ج، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ط١، دمشق، ١٣٩٤هـ، ص٦٧، الرضي: **شرح الشافية**، ج٣، ص٣١٨، أبو حيان: **الارتشاف**، ج٢، ص٧٩٨، ابن هشام: **مغني اللبيب**، ج١، ص١١٥، ابن عقيل: **المساعد**، ج٤، ص٣٠٥، ناظر الجيش: **تمهيد القواعد**، ج١٠، ص٥٢٩١، المرادي، **الجنى الداني في شرح حروف المعاني**، ١ج، تحقيق د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ص٣٦٥، المرادي: **توضيح المقاصد**، ج٤، ص١٤٧١، الصبان: **حاشية الأشموني**، ج٤، ص٢٩٠.

(٢) ينظر: المالقي: **رصف المباني**، ص٦٨، ابن هشام: **مغني اللبيب**، ج١، ص١١٧، المرادي: **توضيح المقاصد**، ج٥، ص١٥٩، السيوطي: **الهمع**، ج٦، ص٣٠٧.

لغير ذلك كـ(حُبْلَى)، و(مَلْهَى)، و(مَغْزَى)، و(أعْطَى)، و(يخْشَى)، و(مستقصى)، و(استقصى)، و(يُستقصى)، إلَّا أَن تكون تالية لياء كـ(دُنْيَا)، و(محيا)، و(أَحْيَا)، و(خَطَايَا)، و(استحيا)، إلَّا (يحيى) علمًا فإنَّهُ يُكْتب بِاليَاءِ تفريقًا بين (يحيى) الاسم و(يحيا) الفعل[1].

٣- **كتابة ألف (حتى) ياءً مع الظاهر، وردُّها ألفًا مع المضمر تفريقًا بين الحالتين:** حيث علل النحاة كتابة (حتى) بالياء وإن كانت لا تمال كـ(بلى)، ولا تعود ألفها للياء كـ(إلى) و(على) في نحو: (إليه) و(عليه)؛ تفريقًا بين دخولها على الظاهر والمضمر، فلَزِمَ فيها الألف مع المضمر حين قالوا: "حتَّاي"، و"حتَّاكَ"، و"حتَّاهُ"، وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا: "حتَّى زيد"[2]، فالذي يظهر هنا أنه وإن لم يحدث سوى ردٍّ للألف إلى حقيقتها عند دخول "حتى" على المضمر، إلا أنه يُعدُّ نوع إبدال وإن كان إبدالًا إلى الأصل.

نخلص من هذا المبحث إلى أن أنماط التفريق في هذا الطريق قد جاءت لتدفع عن اللفظ ما قد يلحق بالذهن عند نطق الناطق له بدون مؤثر التفريق الذي يبرز أثره من خلال صورة خطية كتابية للفظ تفصله عن الاشتباه بلفظ آخر اشتباهًا يفسد به المعنى، فلزم إحداث أثر مفرق بينهما بهذا النمط من أنماط التفريق.

---

(١) ينظر: الرضي: **شرح الشافية**، ج٣، ص٣٣٢-٣٣٣، السيوطي: **الهمع**، ج٦، ص٣٣٥-٣٣٦.

(٢) السيوطي: **الهمع**، ج٦، ص٣٣٨.

وختام القول: لا أدعي أنني أتيت حصرًا على أشكال ورود تلك الظاهرة ومظاهر انسياحها في الدرس اللغوي، فإنني قد تحامَيتُ كثيرًا من الأمثلة والشواهد دفعًا لتضخم البحث، بيد أنني أزعم أن النظام الذي يحكمها لا يخرج في أنماطه وصوره عن المباحث الأربعة التي تناولتُ الظاهرة خلالها، وأستطيع القول إنَّ ظاهرة التفريق تمثلت في واقع اللغة العربية بشكل جلي المعالم في مستويات اللغة كافة، وقد ارتسخت ملامحها واكتملت جوانبها في أذهان القدامى حتى صارت طريقًا واضحًا في التعليل اللغوي يبرر به النحوي والصرفي ما يراه من أوجه التخالف بين الصيغ المتقاربة، فالتفريق من أرسى دعائم قضية أمن اللَّبْسِ في العربية وإحدى ركائزها الرئيسة التي ارتكزت عليها تعليلات النحاة في دفع أوجه اللَّبْسِ التي قد تلحق بالصيغ والتراكيب.

الخاتمة

١- كشف هذا البحث جانبًا من جوانب ثراء التعليل اللغوي النحوي والصرفي، برز من خلال دراسة تلك الأنماط المختلفة للتفريق، وظهر أن التفريق علة لغوية ذاتُ قيمة منطقية تستدعيها صور لغوية متنوعة، تمثلت في واقع اللغة العربية بشكل واضح السِّمات في مستويات اللغة كافة، وقد ارتسخت ملامحها واكتملت جوانبها في أذهان القدامى حتى صارت طريقًا واضحًا في التعليل اللغوي يبرر به النحوي والصرفي ما يرياه من أوجه التخالف بين الصيغ المتقاربة.

٢- كان تعليل اللغويين بالتفريق في بعض صوره انعكاسًا لاهتمامهم بدواعي الحيطة والسلامة من شُبَه الإلباس الممقوت في منطق العربية، وحيثُ أَمِنُوا ذلك لم تُلْجِئْهُمْ حاجةٌ إلى التعليل به؛ فمثلًا جعلوا لفظ المذكر والمؤنث في أشياء كثيرة سواءً على لفظ واحد؛ لأنه غير ملبس، فقالوا: نحنُ نفعل والمذكر والمؤنث في ذا سواء؛ لأن قرينة الخطاب تبين المراد، فاندفعت شبهة الإلباس فانعدم الداعي إلى التفريق.

٣- استنتج البحث أنَّ مواقع ورود الظاهرة في التراث اللغوي قد مثَّل النظامُ المقطعيُّ منه النصيبَ الأوفرَ، إذ ظهر ذلك في أمثلة البحث في (٢٠) عشرين موضعًا مثَّله النظامُ المقطعيُّ من مواقع ورود الظاهره، تلاه النظامُ الحركيُّ بواقع (١٦) ستة عشر موضعًا، تلاه النظامُ الصرفي بواقع (١١) أحد عشر موضعًا، تلاه النظام الخطِّيُّ بواقع (٧) سبعة مواضع، مما يُنبئ عن أن اللغة قد منحت نظام المقطع اهتمامًا ملحوظًا وعناية قُصوى.

٤- التفريق هو نوع مخالفة تعدُّ تطبيقًا بارزًا من تطبيقات التعليل اللغوي يقوم على تخصيص علامة مذكورة، أو محذوفة، أو حركة، أو إحداث تغيير في

بنية الكلمة أو صورتها الخطية؛ للدلالة على حالة الكلمة أو عددها أو وظيفتها النحوية أو حكمها الإعرابي تفريقًا بين ما يتشابه من الألفاظ والتراكيب.

٥- توصل البحث إلى أنّ التفريق في العربية: هو علة يفسر بها اللغويون ما يطرأ على اللفظ من أشكال التغيير والتبديل، وأنه ليس لتلك العلة قانون منضبط؛ وإنما يحكمها مناسبةُ طريقة التفريق لكونها علة لذلك التغير الطارئ على اللفظ، فإذا اختلف شكل التغير فربما تختلف طريقة التفريق لتناسب السبب الوظيفي الذي دُعِيَتْ من أجله في الأصل وهو الدلالة على هذا التغير، وهذا يفسر سر التناقض الحاصل في تلك الظاهرة؛ إذ تجد طريقة التفريق في حالةٍ بصورة، وفي حالة أخرى بصورةٍ معاكسة، كما تبيَّن في ثِنْيِ الدراسة.

٦- لم يعدَّ النحاةُ (التفريق) ضمن قوادح العلة والاعتراضات على الاستدلال بالقياس مثلما فعل الأصوليون، وإنما عدوه من العلل اللغوية التى تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم.

٧- بات واضحًا مسلكُ القدامى في إلصاقهم التعليل النحوي أو العلة النحوية بالأحكام اللغوية (الصوتية والصرفية والنحوية)، فإن ما يقودهم إلى ذلك هو الراسخ عندهم من كون النحو هو انتحاء سمت كلام العرب فضلًا عن تغليبهم النحو على بقية مستويات الأداء اللغوي، ومن ثم غلَّبوا مصطلح التعليل النحوي والعلة النحوية على التعليل الصوتي والصرفي، والعلة الصوتية والصرفية.

٨- التفريق وسيلة مطلوبة لتحقيق مطلوب يتوافق ومنطقَ العربية، مع التنبيه على أن حصول المخالفة ينبع من الوصف الذي يتسق مع أحكام النحو.

المصادر والمراجع

١. أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، الحنفي (ت١٠٩٤هـ، ١٦٨٣م)، **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، ١ج، تحقيق د.عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط٢، بيروت–لبنان، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

٢. أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت٦١٦هـ، ١٢٢٠م)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، ٢ج، تحقيق الدكتور عبدالإله نبهان، دار الفكر المعاصر، ط٢، بيروت، دار الفكر– دمشق، ١٤١٦هـ–١٩٩٥م.

٣. أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ، ١٢٤٦م)، **شرح المفصل في صنعة الإعراب**، ١٠ج، إدارة الطباعة المنيرية–مصر، د.ت.

٤. أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي (ت٦٣١هـ، ١٢٣٤م)، **الإحكام في أصول الأحكام**، ٤ج، تحقيق الشيخ عبدالرزاق عفيفي، ط١، دار الصميعي– الرياض، ١٤٢٤هـ–٢٠٠٣م.

٥. أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ، ١٠٦٦م)، **المحكم والمحيط الأعظم**، ٧ج، تحقيق الدكتور مراد كامل، مطبوعات معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، ط١، القاهرة، ١٣٩٢هـ–١٩٧٢م.

٦. أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى الأشْمُوني (٩٠٠هـ، ١٤٩٥م)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ٤ج، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، ط١، بيروت، ١٣٧٥هـ–١٩٥٥م.

٧. أبو الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ، ١٢٧١م):

- **شرح جمل الزجاجي**، ٢ج، تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح، العراق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- **الممتع في التصريف**،١ج، تحقيق د.فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، بيروت، ١٩٩٦م.

٨. أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت١٢٠٦هـ، ١٧٩٢م)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ٤ج، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد – المكتبة التوفيقية– مصر.

٩. أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ،١٠٠٢م):

- **الخصائص**، ٣ج، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار–دار الكتب المصرية.

- **سر صناعة الإعراب**، ٢ج، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم–دمشق، ١٩٩٣م.

- **اللمع في العربية**، ١ج، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية– الكويت،١٩٧٢م.

- **المنصف شرح تصريف أبي عثمان المازني**، ٣ج، تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، ط١، وزارة المعارف العمومية – إدارة إحياء التراث القديم، ١٩٥٤م.

١٠. أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ، ١١٨٦م)، **نتائج الفكر في النحو**، ١ج، دار الكتب العلمية–بيروت، ط١، ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م.

١١. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ،٧٩٨م)، **الكتاب**، ٥ج، تحقيق الأستاذ عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

١٢. أبو بكر محمد بن السري بن سهل ابن السراج (ت٣١٦هـ، ٩٢٩م)، **الأصول في النحو**، ٣ج، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط٣، بيروت، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٣. أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس النَّحَّاس (ت٣٣٨هـ، ٩٥٠م):

- **إعراب القرآن**، ٥ج، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط٢، القاهرة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- **عمدة الكتاب**، ١ج، تحقيق بسام الجابي، دار ابن حزم-الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، بيروت، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

١٤. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ، ١٣٤٥م):

- **ارتشاف الضرب من كلام العرب**، ٥ج، تحقيق وشرح الدكتور رجب عثمان محمد – مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، ١١ج، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، ط١، دمشق، ٢٠٠٢م.

١٥. أبو عبدالله محمد بن الطيب الفاسي (ت١١٧٠هـ، ١٧٥٧م)، **فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح**، ٢ج، تحقيق الدكتور محمود يوسف فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط٢، دبي-الإمارات،

١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٦. أبو عبدالله محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني:

- **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،** ٤ج، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون-دار هجر، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- **شرح الكافية الشافية،** ٥ج، تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

١٧. أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ، ٩٨٨م):

- **التعليقة على كتاب سيبويه،** ٦ج، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- **الحجة في علل القراءات السبع،** ٧ج، تحقيق بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث-دمشق، متتاليًا من سنة ١٤٠٤إلى١٤١٣هـ.
- **المسائل البغداديات، أو المسائل المشكلة،** ١ج، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي – وزارة الأوقاف والشئون الدينية، ط١، بغداد، ١٩٨٣م.

١٨. أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن عليّ المرادي (٧٤٩هـ، ١٣٤٩م):

- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،** ٣ج، شرح وتحقيق الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، القاهرة، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٠م.

- **الجنى الداني في شرح حروف المعاني**، ١ج، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٩. أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ، ٨٩٠م)، **أدب الكاتب**، ١ج، تحقيق الدكتور محمد الدالي، مؤسسة الرسالة-بيروت.

٢٠. أبو محمد عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف، ابن هشام (ت٧٦١هـ، ١٣٦٠م):

- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ٤ج، شرح وتحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، منشورات المكتبة العصرية-بيروت.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ٧ج، تحقيق الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، الكويت، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

٢١. أبو منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (٤٢٩هـ، ١٠٣٨م)، **فقه اللغة وأسرار العربية**، ١ج، تحقيق د.ياسين الأيوبي، المكتبة العصرية، ط٢، بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٢٢. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ، ١٠٠٩م)، **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، ٦ج، تحقيق الأستاذ أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٤، بيروت- لبنان، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

٢٣. أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت٣٩٥هـ، ١٠٠٥م)، **الفروق اللغوية**، ١ج، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار

العلم والثقافة-القاهرة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٢٤. أحمد بن عبدالنور المالقي (ت٧٠٢هـ، ١٣٠٣م)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ١ج، تحقيق د. أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ط١، دمشق، ١٣٩٤هـ.

٢٥. أحمد رضا بن إبراهيم العاملي عضو المجمع العلمي العربي بدمشق (ت١٣٧٢هـ، ١٩٥٣م)، **معجم متن اللغة**، ٥ج، دار مكتبة الحياة-بيروت، ١٣٧٩هـ-١٩٦٠م.

٢٦. تاج الدين أبو نصر عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي (ت٧٧١هـ، ١٣٧٠م)، **الإبهاج في شرح منهاج البيضاوي**، ٣ج، تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٢٧. حسن خميس الملخ، **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**، ١ج، دار الشروق، ط١، عمان، ٢٠٠٠م.

٢٨. خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويُّ الأزهري (ت٩٠٥هـ، ١٥٠٠م)، **شرح التصريح على التوضيح**، ٢ج، تحقيق محمد باسل عيون السود-دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢٩. ركن الدين حسن بن محمد الإستراباذي (ت٧١٥هـ، ١٣١٦م)، **شرح شافية ابن الحاجب**، ٢ج، تحقيق الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٠. رمضان عبدالتواب (١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م)، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، ١ج، مكتبة الخانجي، ط٣، القاهرة، ١٤١٧هـ -١٩٩٧م

٣١. عادل نذير الحساني، **التعليل الصوتي عند العرب**، ١ج، مركز البحوث والدراسات الإسلامية–ديوان الوقف السني، ط١، العراق، ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م.

٣٢. عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ، ١٥٠٦م):

- **الاقتراح في علم أصول النحو**، ١ج، تحقيق الدكتور محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، ١٤٢٦هـ–٢٠٠٦م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ٧ج، تحقيق وشرح الدكتور عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.

٣٣. عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ، ١١٨٢م):

- **أسرار العربية**، ١ج، تحقيق الأستاذ محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي–دمشق.
- **الإغراب في جدل الإعراب**، ١ج، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ط١، دمشق، ١٣٧٧هـ–١٩٥٧م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ٢ج، تحقيق وشرح محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، ط٤، القاهرة، ١٣٨٠هـ–١٩٦١م.

٣٤. عبدالله بن عبدالرحمن ابن عقيل العقيلي الهمداني (ت٧٦٩هـ، ١٣٦٨م)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، ٤ج، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي –جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.

٣٥. علي أبو المكارم (ت١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م)، **أصول التفكير النحوي**، ١ج، دار غريب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٣٦. عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ، ١٠٥١م)، **شرح التصريف**، ١ج، تحقيق الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، الرياض، ١٤٩١هـ-١٩٩٩م.

٣٧. محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت٦٨٦هـ، ١٢٨٨م):

- **شرح شافية ابن الحاجب**، ٤ج، تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

- **شرح كافية ابن الحاجب**، ٤ج، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس- بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٣٨. محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ، ١٧٩١م)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ٤٠ج، تحقيق عبدالكريم العزباوي، وزارة الإعلام الكويتية، ط١، الكويت، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٩. محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت٧١١هـ، ١٣١٢م)، **لسان العرب**، ٦ج، دار المعارف، ط١، القاهرة، د.ت.

٤٠. محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ، ٨٩٩م)، **المقتضب**، ٤ج، تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة، المجلس الأعلى

للشؤون الإسلامية-وزارة الأوقاف-القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٤١. محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ، ١٣٧٧م)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، ١١ج، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، ط١، القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

المجلات والدوريات العلمية

١. حيدر جبار عيدان، "**العلل التعليمية وتطبيقها الأصول في النحو أنموذجًا**"، مجلة دراسات الكوفة-العدد السادس، ٢٠٠٧م.

٢. تمام حسان (ت١٤٣٢هـ، ٢٠١١م)، **أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية**، حوليات كلية دار العلوم، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٩م.

Index of sources and references

1. Ibn al-Sarraj, Abu Bakr Muhammad ibn al-Sari ibn Sahl (d. 316 AH, 929 AD), assets in grammar, the achievement of d. Abdul-Hussein Al-Fattaly, 3, Al-Resala Foundation, Beirut, 1417H-1996G.
2. Ibn Jeni, Abu Fath Osman (T. 392 e, 1002 m):
- Characteristics, the achievement of Professor Mohamed Ali Najjar, I 1, the Egyptian Book House, Cairo, 1371 - 1952.
- Lama in Arabic, the achievement of Dr. Fayez Fares, I 1, the House of Cultural Books, Kuwait, 1972.
- The secret of the expression industry, achieving d. Hassan Hindawi, I 2, Dar Al-Qalam, Damascus, 1413 e-1993.
- The fair explanation of the discharge of Abu Osman Almazni, the realization of professors Ibrahim Mustafa, Abdullah Amin, I, Ministry of Public Education - Department of the revival of the ancient heritage, Cairo,
3. Ibn Sedah, Abu Hassan Ali bin Ismail (d. 458 e, 1066), the arbitrator and the vast ocean, the investigation of d. Murad Kamel, I, Manuscripts of the Manuscripts Institute, League of Arab States, Cairo, 1392 - 1972.
4. Ibn Asfour, Abu Hassan Ali bin Mo'men Ashbili (d. 669 e, 1271):

- Explanation of glass sentences, achieving d. Abu Jinnah, Iraq, 1402H-1982.
- Almomte in the discharge, the achievement of Dr. Fakhruddin Qabawah, I 1, Library Publishers Lebanon, Beirut, 1996.

5. Ibn Aqeel: Abdullah bin Abdul Rahman al-Aqili Hamdani (769 AH, 1368 AD), the assistant to facilitate the benefits, the achievement and suspension d. Mohammed Kamel Barakat, 1, Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University, 1400 AH-1980.
6. Ibn Qutaiba, Abu Muhammad Abdullah bin Musallam al-Dinuri (d. 276 AH, 890 AD), literature writer, the investigation of Dr. Mohammed al-Dali, I, the Foundation letter, Beirut.
7. Ibn Malik, Abu Abdullah Muhammad ibn Abdullah al-Tai (d. 672 e, 1274):

- Explanation of sufficient healing, the achievement of Dr. Abdul-Monem Ahmed Haridi, 1, Dar Al-Maamoon Heritage, Damascus, 1402 e-1982.
- Explain the facilitation of benefits and completion of purposes, achieve d. Abdul Rahman Al-Sayed, and Dr. Mohammed Badawi the circumcised, I, Dar Hajar, Cairo, 1410-1990.

8. Ibn Manzoor, Abu al-Fadl Muhammad ibn Makram bin Ali al-Ansari al-Ruwaifai of Africa (711 AH, 1312 AD), Lanson al-Arab, Dar al-Ma'arif, 1, Cairo,

9. Ibn Hisham, Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah bin Yusuf (d. 761, 1360 AD):

- The tractate to Alfia Ibn Malik, Explanation and Investigation Mohamed Mohieddin Abdel Hamid, publications of the Modern Library - Beirut.
- Mogny El-Labib on the books of Al-A'areeb, the investigation of Dr. Abdul Latif Mohammed Al-Khatib, 1, the National Council for Culture, Arts and Letters, Kuwait, 1423 -2002.

10. Ibn Yaish, Abu Al-Zayyat, Ben Ali (d. 643 AH, 1246 AD).

11. Abu Hayyan, Muhammad ibn Yusuf ibn Ali ibn Yusuf ibn Hayyan al-Andalusi (d. 745 AH, 1345 AD):

- Explaining the beatings of the words of the Arabs, an investigation and explain d. Ragab Osman Mohamed, 1, Al-Khanji Library, Cairo, 1998.
- Appendix and supplement to explain the facility, investigate d. Hassan Hindawi, 1, Dar Al-Qalam, Damascus, 2002.

12. Abu al-Makarem, Ali (1436 AH, 2015), Principles of Grammar Thinking, 1, Dar Gharib, Cairo, 2007.

13. Al-Azhari, Khalid bin Abdullah bin Abi Bakr bin Mohammed Al-Jerjawi (905 AH, 1500 AD), Explanation of the statement on the clarification of the Sheikh, the investigation of Mohammed Basil Al-black, 1,

14. Al- Estrabazi Rokn al-Din Hassan bin Mohammed (d. 715 e, 1316 m), explain the son of the son of the eyebrow, investigation d. Abdel-Maksoud Mohamed Abdel-Maqsoud, I, Library of Religious Culture, Cairo, 1425H-2004G.

15. Al- Estrabazi, Mohammed ibn al-Hassan al-Razi (T. 686 e, 1288 m) k

- Explanation Shafiha Ibn al-Hajeb, the achievement of the teachers: Mohamed Nur al-Hassan, and Mohammed al-Zafzaf, and Mohammed Mohieddin Abdul Hamid, I 1, the House of Scientific Books, Beirut - Lebanon, 1402 - 1982.
- Explanation sufficient to Ibn al-Hajib, investigation Yusuf Hassan Omar, I 2, publications of the University of Gan Yunis, Benghazi, 1996.

16. Al-Ashmouni, Abu al-Hasan Ali bin Muhammad bin Issa (900 AH, 1495), Explanation of Al-Ashmouni on Alfia Ibn Malik, the investigation of Muhammad Mohieddin Abdul Hamid, 1, Dar al-Kitab al-Arabi, Beirut, 1375 AH-1955.

17. Al-Amedi, Abu al-Hassan Sayyed al-Din Ali bin Abi Ali bin Mohammed bin Salem al-Thaalibi (631 AH, 1234 AD), the judgments in the origins of the judgments, the investigation of Sheikh Abdul Razzaq Afifi, 1, Dar al-Sumai'i, Riyadh, 1424.
18. Al-Anbari, Abu Barakat Abdul Rahman bin Mohammed bin Abi Said (d 577 e, 1182):
- Anxiety in the argument of expression, the achievement of Said al-Afghani, I 1, Syrian University Press, Damascus, 1377 AH-1957.
- Secrets of Arabic, the achievement of Professor Mohamed Bahja Bitar, I, publications of the Arab Academy.
- Equity in the issues of dispute between the grammarians of the visual and the Kufis, the investigation and explanation of Mohammed Mohieddin Abdul Hamid, I 4, Press happiness, Cairo, 1380 e-1961.
19. Al-Thaalabi, Abu Mansour Abdul Malik bin Mohammed bin Ismail (429 AH, 1038 AD), philology and secrets of Arabia, the achievement of Dr. Yasin Ayoubi, I 2, Modern Library, Beirut, 1420 e-2000.
20. Al-Thamaneni, Omar ibn Thabit (d. 442 e, 1051 m), explanation of discharge, 1 c, investigation d. Ibrahim bin Sulaiman al-Buaimi, 1, Al-Rashed Library, Riyadh, 1491H-1999M.

21. Al-Jawhari, Abu Nasr Ismail bin Hammad al-Farabi (d. 393 AH, 1009 AD), Taha Taj al-Luhah and Saheeh al-'Arabiya, investigation by Professor Ahmed Abdul Ghafoor Attar, 4, Dar al-Ilm for millions, Beirut-Lebanon, 1404 -1984.
22. Al-Hassani, Adel Nazir, The Voice of the Arabs, 1, Center for Research and Islamic Studies - Bureau of the Sunni Endowment, Iraq, 1430 -2009.
23. Hassan Khamis Al-Malakh, The Theory of Reasoning in Arabic Grammar between the Ancients and the Modernists, 1, Dar Al-Shorouk, Amman, 2000.
24. Al-Zubaidi, Abu al-Fayadh Muhammad bin Mohammed bin Abdul Razzaq al-Husseini (T1205 AH, 1791), the crown of the bride by Jawahar al-Kalamun, investigation by Abdul Karim al-Ezabawi, I, Ministry of Information Kuwait, Kuwait, 1410H-1990M, 26, p.
25. Al-Sabki, Abu Nasr Abdul Wahab bin Ali bin Abdul-Kafi (d. 771 e, 1370 m), Abhaj explain the curriculum of the Oval, the achievement of d. Shaaban Mohamed Ismail, 1, Dar al-Kuttab al-Alami, Beirut, 1401 -1981.
26. Al-Suhaili, Abu al-Qasim Abdul Rahman bin Abdullah bin Ahmed (d 581 e, 1186 m) the results of thought in grammar, I 1, scientific book house, Beirut, 1412 - 1992,.

27. Sibweh, Abu-Bishr Amr Ibn Othman Ibn Qanbar (1801, 798 AD), the book, the investigation of Professor Abdul Salam Mohammed Harun, I 3, Al-Khanji Library, Cairo, 1408 -1988.

28. Al-Suyuti, Abdul Rahman bin Abi Bakr (T 911 AH, 1506):

- Proposition in grammatical syntax, achieving d. Mahmoud Suleiman Yaqout, Dar al-Maarifa University, 1426H-2006G.
- Hmmm in explaining the collection of mosques, investigate and explain d. Abdel-Aal Salem Makram, I, Al-Resala Foundation, Beirut, 1400 AH-1980.

29. Al- Sabban, Abu al-Arfan Muhammad ibn Ali (d. 1206 AH, 1792 AD), the footnote to the Sabban to explain the Ashmuni to Alfia Ibn Malik, the investigation Taha Abdel Raouf Saad - Library of compromise - Egypt.

30. Al-Alimi, Ahmed Reza bin Ibrahim member of the Arab Scientific Academy in Damascus (1372 AH, 1953), Dictionary of the language board, Library of Life, 1, Beirut, 1379 - 1960.

31. Al-Askari, Abu Hilal Hassan bin Abdullah bin Sahl bin Said bin Yahya bin Mahran (c. 395 e, 1005 m), linguistic differences, the investigation of Mohamed Ibrahim Selim, Dar al-Alam and culture - Cairo, 1419 e-1998.

32. Al-Akbari, the father of Abdullah ibn al-Hussein ibn Abdullah (616 AH, 1220 AD), the pulp in construction and expression

problems, the achievement of Dr. Abdul-Ilah Nabhan, I, Contemporary Thought House, Beirut, Dar al-Fikr-Damascus, 1416-1995.

33. Al-Faresi, Abu Ali Hassan bin Ahmed bin Abdul Ghaffar (v 377, 988 AD):

- Commenting on Sebwayeh's book, Awad bin Hamad Al-Qawzi, I, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia, 1414H-1993.
- The argument in the seven readings, the achievement of Badr al-Din Kahwaji, and Bashir Joujati, Dar Al-Mamoun Heritage - Damascus, respectively from 1404 to 1413 e.
- Begadiyya Issues, or Problem Issues, 1C, Salahuddin Abdullah Al-Ankkawi Inquiry, i. Ministry of Awqaf and Religious Affairs, Baghdad, 1983,

34. Al-Fassi, Abu Abdullah Muhammad ibn Tayeb (d. 1170 AH, 1757 AD), published the publication of the draft of the proposal proposal, Mahmood Yousef Fajal, 2, Dar Al-Resawat for Islamic Studies and Heritage Revival, Dubai-UAE, 1423H-2002G.

35. Al-Kafawi, Abu al-Qayyum Ayoub ibn Musa al-Husseini al-Qarimi (c. 1094 AH, 1683 AD), Faculties Glossary in terminology and linguistic differences, Adnan Darwish, Mohamed El Masry, I2, Al-Resala Publishers, Beirut-Lebanon, 1419H-1998G.

36. Al-Malaki, Ahmed bin Abdul-Nour (702 AH, 1303 AD), paving the buildings in explaining the meanings of the meanings, Ahmed M. Al-Kharrat, I, Publications of the Arabic Language Complex, Damascus.

37. Al-Mobarred, Abu al-Abbas Muhammad ibn Yazid bin Abdul-Akbar al-Thamali al-Azadi (285 AH, 899 AD), brief, investigation Sheikh Mohammed Abdul-Khaliq Adema, I 3, Supreme Council for Islamic Affairs - Ministry of Awqaf, Cairo, 1415-1994.

38. Al-Muradi, Abu Muhammad Badr al-Din Hassan bin Qasim bin Abdullah bin Ali (749 AH, 1349 AD):

- Explain the purposes and tracts explain the Millennium Ibn Malik, explain and achieve d. Abdul Rahman Ali Sulaiman, 1, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1422H - 2000 AD.
- Aljeni Aldani in explaining the meanings of the meanings, the achievement of d. Fakhruddin Qabawah, and Professor Mohamed Nadim Fadel, I 1, Dar al-Kuttab al-Alami, Beirut, 1413H-1992.

39. Nazirolgaish, Mohammed bin Yusuf bin Ahmed (T 778 AH, 1377 AD), paving the rules explaining the facilitation of benefits, achieving d. Ali Mohamed Fakhir et al., I, Dar es Salaam, Cairo, 2007.

40. Al-Nahhas, Abu Jaafar Ahmed bin Mohammed bin Ismail bin Yunus (338 H, 950 m):

- The interpretation of the Koran, the achievement of d. Zuhair Ghazi Zahid, I 2, The World of Books, The Library of the Arab Renaissance, Cairo, 1405 AH-1985.
- The Pillar of the Book, The Investigation of Bassam Al-Jabi, I 1, Dar Ibn Hazm-Jafan and Al-Rajabi for Printing and Publishing, Beirut, 1425 AH-2004, p. 186.

Journals and periodicals

1. Hassan, Tamam (1432 AH, 2011), security confusion and means of access to it in Arabic, the annals of the Faculty of Dar Al Uloom, the General Authority for books and scientific devices, Cairo University Press, 1969, Cairo.
2. Idan, Haidar Jabbar, "Educational Illness and its Application of Assets as a Model", Journal of Kufa Studies, Iraq, Volume VI, 2007.